

Distr.: General
27 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2023

الدورة الثامنة والسبعون

25 تموز/يوليه 2022 - 26 تموز/يوليه 2023

البند 19 من القائمة الأولية*

البندان 5 (أ) و 6 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع
المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي
يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو تنفيذ خطة إنقاذ
للناس والكوكب

تقرير الأمين العام (طبعة خاصة)

موجز

يقدم هذا التقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة استجابة لقرار الجمعية العامة 1/70، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتزامنا مع بلوغ منتصف الطريق نحو عام 2030، تقدم هذه الطبعة الخاصة من التقرير تحديثا للتقدم المحرز منذ عام 2015 قياسا إلى إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ويخلص الأمين العام في التقرير إلى أن العديد من أهداف التنمية المستدامة قد انحرفت عن مسارها بمستويات تتراوح بين الاعتدال والحدة، وي طرح خمس توصيات رئيسية لإنقاذ هذه الأهداف والتعجيل بتنفيذها من الآن وحتى عام 2030، كي تنتظر فيها الدول الأعضاء قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/50

060723 220623 23-07988 (A)



أولاً - وعد في خطر

1 - عدم ترك أحد خلف الركب. هذا المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو وعد مشترك قطعه كل بلد بالعمل معا من أجل تأمين الحقوق والرفاهية للجميع من أجل العيش على كوكب ينعم بالصحة والازدهار. ولكن، وقد بلغنا منتصف الطريق إلى عام 2030، أصبح تحقيق هذا الوعد في خطر. فقد بدأت أهداف التنمية المستدامة تتلاشى من نطاق رؤيتنا، ومعها آمال وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة. وهناك حاجة إلى تحول جوهري، من حيث الالتزام والتضامن والتمويل والعمل، من أجل وضع العالم على مسار أفضل. وهذا التحرك مطلوب الآن.

2 - ويمكننا أن نفعل ما هو أفضل، فما من فترة جابهت فيها البشرية مراحل عصبية، إلا ونجحت في التغلب عليها. وهي الآن بصدد مجابهة مرحلة أخرى من تلك المراحل. ولا بد أن يكون مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2023، بمثابة نقطة تحول حقيقية. ويجب أن يحشد الالتزام السياسي والإنجازات الباهرة التي يحتاج إليها العالم حاجة ماسة. ويجب أن يصحح المظالم التاريخية التي هي في صميم النظام المالي الدولي لإعطاء البلدان والشعوب الأكثر هشاشة فرصة عادلة لبناء مستقبل أفضل. ويجب أن يقدم خطة إنقاذ للناس والكوكب.

ألف - الوفاء بالالتزامات: ما الذي تحقق عند منتصف الطريق إلى عام 2030؟

3 - أسفرت الجهود المبكرة التي بُذلت بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة عن بعض الاتجاهات الإيجابية. فقد استمرت معدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال في الانخفاض. وأحرز تقدم ضد أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد. وشهدت بعض الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين نتائج إيجابية. وما فتئت تتزايد معدلات الحصول على الكهرباء في أفقر البلدان، وكذلك الشأن بالنسبة لحصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وعلى الصعيد العالمي، عادت البطالة إلى مستويات لم تسجل منذ ما قبل الأزمة المالية لعام 2008. وزادت نسبة المياه الخاضعة للولاية الوطنية والمشمولة بنظام المناطق البحرية المحمية بأكثر من الضعف خلال خمسة أعوام. ولكن، أصبح من الواضح الآن أن قدرا كبيرا من هذا التقدم المحرز كان هشاً وأن معظمه كان بطيئاً للغاية. ففي السنوات الثلاث الماضية، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا والكوارث المرتبطة بالمناخ إلى زيادة عرقلة التقدم المتعثر أصلاً.

4 - ولقد حان الوقت لدق ناقوس الخطر. ففي منتصف الطريق صوب عام 2030، أصبحت أهداف التنمية المستدامة في مأزق كبير. ويظهر تقييم أولي لما يقرب من 140 غاية تتوافر عنها بيانات أن حوالي 12 في المائة منها فقط ظلت على المسار الصحيح؛ ولئن أحرز بعض التقدم في أكثر من نصف تلك الغايات، فقد انحرفت عن مسارها بمستويات تتراوح بين الاعتدال والحدة، ولم يشهد حوالي 30 في المائة منها أي تقدم إن لم تكن قد تراجعت إلى ما دون خط الأساس لعام 2015.

5 - وفي ظل الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، ولن يحقق سوى ثلث البلدان الغاية المتعلقة بخفض مستويات الفقر الوطنية إلى النصف. ومن المثير للصدمة أن معدلات الجوع في العالم عادت إلى مستويات لم يشهدها منذ عام 2005، ولا تزال أسعار المواد الغذائية أعلى في عدد أكبر من البلدان مقارنة بالفترة بين عامي 2015 و 2019. وإذا استمرت الأمور على

حالتها، سيستغرق الأمر 286 عاما لسد الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بالحماية القانونية وإلغاء القوانين التمييزية. وفي مجال التعليم، فإن الآثار التي خلفتها سنوات من نقص الاستثمار والفرص الضائعة في مجال التعلم ستبلغ بحلول عام 2030 حدا يصبح عنده حوالي 84 مليون طفل خارج المدرسة، وسيكون 300 مليون طفل أو شاب ممن يذهبون إلى المدرسة غير قادرين على القراءة والكتابة عند انقطاعهم عن الدراسة.

6 - ولعل خير مثال على انعدام بُعد النظر لدى الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة هي الحرب المستعرة على الطبيعة. فهناك فرصة سانحة ما انفكت تتضاءل بسرعة لحصر ارتفاع درجات الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية ومنع وقوع أسوأ الآثار المترتبة على أزمة المناخ وتأمين العدالة المناخية للغئات والمجتمعات والبلدان التي توجد على الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ. كما أن مستويات ثاني أكسيد الكربون آخذة في الارتفاع إلى مستويات لم تُشهد منذ مليوني سنة. وإذا استمرت الوتيرة الحالية للتقدم، ستظل مصادر الطاقة المتجددة تشكل مجرد جزء بسيط من إمدادات الطاقة في عام 2030، وسيظل حوالي 660 مليون شخص بدون كهرباء، وسيستمر ما يقرب من بليون شخص في الاعتماد على أنواع الوقود والتكنولوجيات الملوثة لأغراض الطهي. وفي حين يعتمد الناس في الكثير من الأمور التي تخص حياتهم وصحتهم على الطبيعة، قد يستغرق الأمر 25 عاما أخرى لوقف إزالة الغابات في الوقت الذي أصبحت فيه أعداد كبيرة من الأنواع في جميع أنحاء العالم مهددة بالانقراض.

7 - وفي حين أن عدم إحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة هي حقيقة عالمية، فإنه من الواضح تماما أن البلدان النامية وأشد الناس فقرا وهشاشة في العالم هم من يتحملون وطأة فشلنا الجماعي. وهذه نتيجة مباشرة للمظالم العالمية التي نشأت منذ مئات السنين ولكن تداعياتها لا تزال تتكشف حتى اليوم. ويؤدي تفاقم آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 وأوجه الظلم الاقتصادي إلى ترك العديد من البلدان النامية أمام خيارات أقل وموارد أقل منها لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة.

باء - شق الطريق نحو مستقبل أفضل للجميع

8 - لا يمكن أن نكتفي بفعل المزيد من الشيء نفسه وتوقع نتيجة مختلفة. ولا يمكن الاستمرار في العمل بنظام مالي مفلس أخلاقيا وتوقع أن تحقق البلدان النامية الغايات نفسها التي استطاعت البلدان المتقدمة النمو تحقيقها في ظروف أيسر بكثير. وقد نصت خطة عام 2030 على أن هذا الجيل يمكن أن يكون أول جيل ينجح في القضاء على الفقر، وقد يكون آخر جيل تتاح له الفرصة لإنقاذ كوكب الأرض. ولا يزال هذا الهدف الأسمى في متناول اليد، لكنه يتطلب جهدا غير مسبوق من قبلفرادى الحكومات، وشعورا متجددا بوجود هدف مشترك على نطاق المجتمع الدولي وتحالفا عالميا للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل من قطاع الأعمال والمجتمع المدني ودوائر العلوم والشباب والسلطات المحلية وغير ذلك من الجهات المعنية. ويتطلب الأمر أن يتكاتف الجميع في أيلول/سبتمبر لتقديم خطة إنقاذ للناس والكوكب.

9 - وبناء على الأدلة المضمنة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والدروس المستفادة منذ عام 2015، يحدد هذا التقرير سلسلة من الإجراءات العاجلة للنظر فيها ضمن خمسة مجالات رئيسية.

10 - أولا، أحث رؤساء الدول والحكومات على إعادة الالتزام بسبع سنوات من العمل المعجل والمستدام والتحويلي، على الصعيدين الوطني والدولي، للوفاء بالوعد الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة.

11 - وهذا يستدعي تعزيز التماسك الاجتماعي لتأمين الكرامة والفرص والحقوق للجميع مع إعادة توجيه الاقتصادات عن طريق التحول إلى الاقتصادات الخضراء والرقمية ونحو مسارات مرنة تتوافق مع تحقيق هدف اتفاقية باريس المتمثل في حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية. كما يستدعي الأمر التزاما يُقطع مرة واحدة في كل جيل بإصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي بحيث يستجيب لتحديات اليوم، وليس لتحديات الأربعينيات من القرن الماضي، ويستدعي كذلك تعاوننا غير مسبوق بين أعضاء مجموعة العشرين ودعما لجميع البلدان النامية للنهوض بالعمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

12 - وإني أشجع الدول الأعضاء على اعتماد إعلان سياسي طموح وتطلعي، وعلى تقديم التزامات عالمية ووطنية بتحقيق تحول فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

13 - ثانيا، أدعو الحكومات إلى النهوض بسياسات وإجراءات ملموسة ومتكاملة ومحددة الأهداف للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة ووقف الحرب على الطبيعة، مع التركيز بشكل خاص على النهوض بحقوق النساء والفتيات وتمكين الفئات الأكثر هشاشة.

14 - وهذا يعني ما يلي: إضفاء معنى على الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب من خلال توسيع نطاق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ وإيجاد فرص العمل في اقتصاد خدمات الرعاية والاقتصاد الرقمي والأخضر؛ والتعجيل بمعالجة الأزمة العميقة في مجال التعليم؛ وتعزيز العمل للنهوض بالمساواة بين الجنسين مع الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لسد الفجوات؛ ودعم إدماج الأشخاص النازحين بسبب الأزمات؛ ومعالجة مسألة استبعاد الفئات المهمشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

15 - كما أحث القادة على تبني خطتي المتعلقة بتسريع العمل المناخي من أجل دفع عجلة ثورة عادلة في مجال الطاقة المتجددة وتأمين العدالة المناخية لمن هم على الخطوط الأمامية في مواجهة أزمة المناخ. ويجب علينا أيضا أن ننفذ إطار كونيغ - مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، وأن نعمل على مواصلة الحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث، وأن نبني نظاما متكاملة ومستدامة للغذاء والمياه والصرف الصحي مع إعمال حق الجميع في بيئة صحية.

16 - ثالثا، أحث الحكومات على تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية وآليات المساءلة والمؤسسات العامة، بغية التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17 - ويجب أن يصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة محورا رئيسيا للتخطيط الوطني وآليات الرقابة والميزانيات المحلية. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتعزيز قدرات القطاع العام وإنشاء بنية تحتية رقمية ملائمة. ويجب تمكين الحكومات المحلية ودون الوطنية ودعمها لتحقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. وهناك حاجة إلى إطار تنظيمي فعال لمواءمة نماذج حوكمة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى زخم جديد للاستفادة من المكاسب التي تتيحها البيانات، ويجب الارتقاء بمستوى جهود مراقبة أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها بما في ذلك من خلال تعزيز الحيز المدني وإشراك القطاع العام في صنع السياسات والقرارات.

18 - رابعا، ومن أجل كفالة قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها في المجالات المذكورة أعلاه، أشجع المجتمع الدولي بقوة على إعادة الالتزام في أيلول/سبتمبر المقبل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا

وتعبئة الموارد والاستثمارات اللازمة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تمر بأوضاع خاصة وتعاني من الهشاشة الشديدة.

19 - وفي هذا الصدد، أشجع الدول الأعضاء على اعتماد وإنجاز خطة لتحفيز النهوض الاقتصادي بأهداف التنمية المستدامة بقيمة 500 بليون دولار سنوياً من الآن وحتى عام 2030. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات فورية من أجل: (أ) معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مخاطر المديونية الحرجة، بسبل منها تحويل الاقتراض القصير الأجل والمرتفع الفائدة إلى ديون طويلة الأجل (مدتها أكثر من 30 عاماً) بأسعار فائدة أقل؛ و (ب) الزيادة بدرجة كبيرة في التمويل الإنمائي الطويل الأجل والميسور التكلفة، لا سيما من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، ومواءمة جميع تدفقات التمويل مع أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) توسيع نطاق أهلية الحصول على تمويل الطوارئ ليشمل جميع البلدان التي تحتاج إليه.

20 - وأدعو الدول الأعضاء أيضاً إلى الاعتراف بالحاجة إلى إصلاحات عميقة في الهيكل المالي الدولي ومعالجتها من خلال نظام جديد على طراز نظام بريتون وودز، بما في ذلك عن طريق تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في حوكمة المؤسسات المالية الدولية. وهذا أمر جوهري لكفالة أن يخدم الهيكل المالي جميع البلدان النامية ويؤمن وصولها العاجل إلى المنح والتمويل الميسر الطويل الأجل أثناء انتقالها إلى اقتصادات قائمة على الطاقة المتجددة وقادرة على التكيف مع المناخ وشاملة للجميع. ويتطلب ذلك الاستفادة من الدروس المستخلصة من الجهود الأخيرة لتعبئة التمويل الخاص، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في مدى تقبل المخاطر والمعايير التي تستخدمها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وتعديل السياسات والأدوات.

21 - وأخيراً، أحث الدول الأعضاء على تيسير مواصلة تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى النهوض بقدرة النظام المتعدد الأطراف على مواجهة التحديات الناشئة ومعالجة الفجوات ونقاط الضعف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي كشفت في الهيكل الدولي منذ عام 2015.

22 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أداء دور حاسم في دعم البلدان لتحقيق طموحاتها الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقد شهدت الخدمات التي تقدمها المنظومة الإنمائية تطوراً كبيراً منذ عام 2015 بفضل الإصلاحات التي أدخلتها والتي كانت الأكثر طموحاً منذ عقود. وسأواصل العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية عبر المنظومة لزيادة تعزيز ما نقدمه من حلول. وإني أحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم مساهمة المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة من خلال الوفاء باتفاق التمويل، وكفالة تمويل نظام المنسقين المقيمين بالكامل، وزيادة رسملة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

23 - وهناك العديد من المقترحات في "خطةنا المشتركة" التي تدعم بالفعل جهود التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإني أدعو الدول الأعضاء، من خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمقرر عقده قريباً، إلى البناء على الالتزام والتوجيه اللذين يوفرهما مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لكفالة إحراز تقدم في مجالات أخرى لها أهمية خاصة فيما يتعلق بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إصلاح الهيكل الدولي، واعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز التعاون الرقمي، والنهوض بمشاركة الشباب في صنع القرار، وإحداث تحول في مجال التعليم، وإنشاء منصة للطوارئ، والنهوض بخطة جديدة للسلام. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من الإجراءات لتعزيز قدرات البلدان

النامية في مجالي التجارة والتكنولوجيا، ولمواءمة قواعد التجارة العالمية مع أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء آليات أكثر كفاءة وفعالية لنقل التكنولوجيا.

24 - ولقد أظهر التاريخ أن الإنسان قادر على التغلب على أسوأ المصاعب من خلال العزيمة والتضامن والقيادة والقدرة على الصمود. فقد أعقب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية أشكال جديدة من التضامن والتعاون من خلال الأمم المتحدة وخطة مارشال. وشهدت تلك الفترة أيضا أوجه تقدم في النظم العالمية لتحديد المواقع، والسفر الجوي الحديث، والاتصالات الساتلية، وكذلك تسريع وتيرة عمليات إنهاء الاستعمار. وأسهم منع انتشار الجوع وحالات المجاعة على نطاق واسع في ستينيات القرن الماضي في تحفيز الاستثمار في الزراعة ونشوء الثورة الخضراء. وتشمل الأمثلة الأخرى الأحداث عهدها الاستجابات العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى حد ما، الزيادة المسجلة في العمل والجهود المجتمعية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش خلال تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

25 - وهذه النتائج ليست حتمية بأي حال من الأحوال، وهي ناجمة عن تركيبات فريدة تجمع بين وحدة الهدف والتضامن والإبداع والتكنولوجيا. وتتطلب هذه المرحلة الخطرة استجابة مماثلة إذا أردنا الوفاء بالوعد الذي قطعناه عام 2015.

ثانيا - دق ناقوس الخطر: التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة عند منتصف الطريق

26 - بلغ العالم منتصف المدة المحددة لتنفيذ خطة عام 2030، ولكنه لم يعد يسير على المسار الصحيح لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد أحرز تقدم في بعض المجالات، بيد أن نسبة مقلقة جدا من الغايات سجلت إما بطءا كبيرا في إحراز أي تقدم أو تراجعاً فيه.

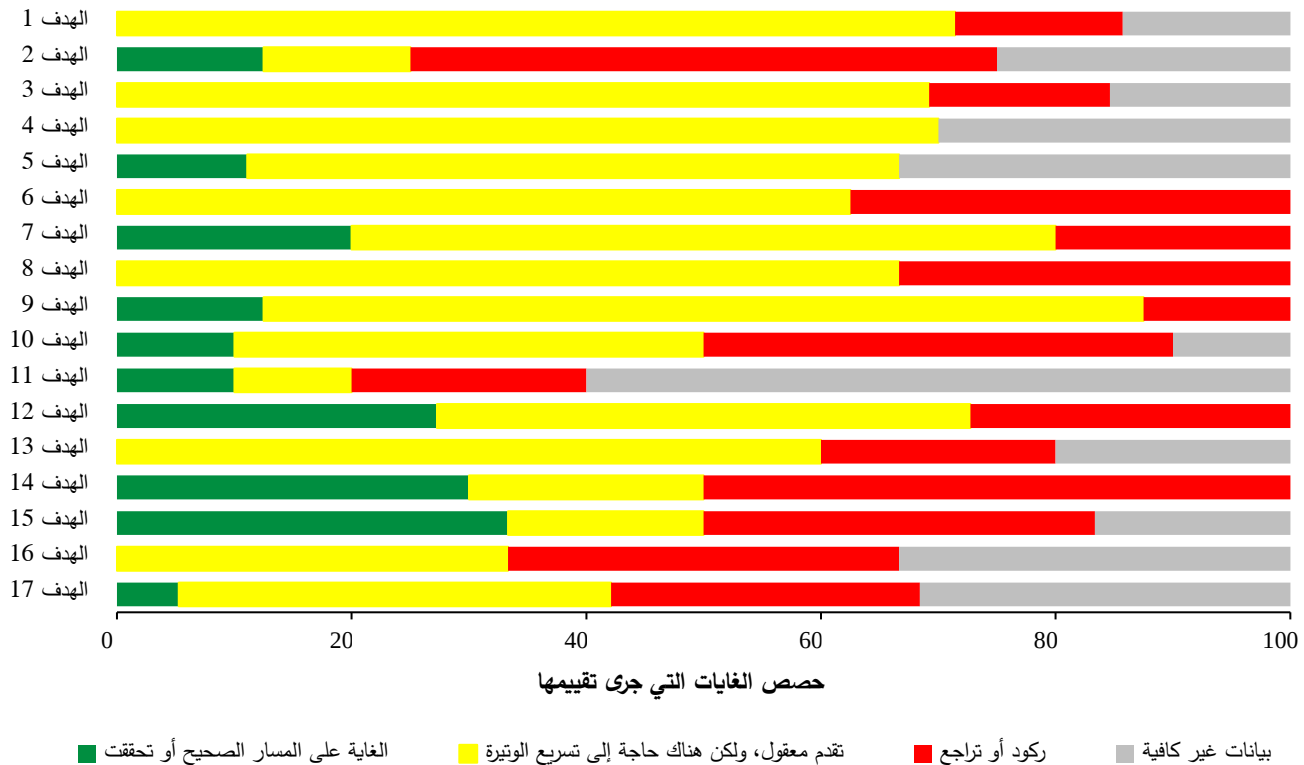
27 - ويقدم هذا الفرع لمحة عامة عن التقدم المحرز في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع تقييم موجز لغايات مختارة. ويمكن الاطلاع في المرفق الإحصائي⁽¹⁾ على البيانات والتقييمات العالمية والإقليمية لجميع الغايات والمؤشرات التي تتوافر عنها معلومات.

(1) يمكن الاطلاع على إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والمرفق الإحصائي لهذا التقرير، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الرابط: <https://unstats.un.org/sdgs/>.

الشكل الأول

تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 استناداً إلى الغايات التي جرى تقييمها، بيانات عام 2023 أو أحدث البيانات

(بالنسبة المئوية)

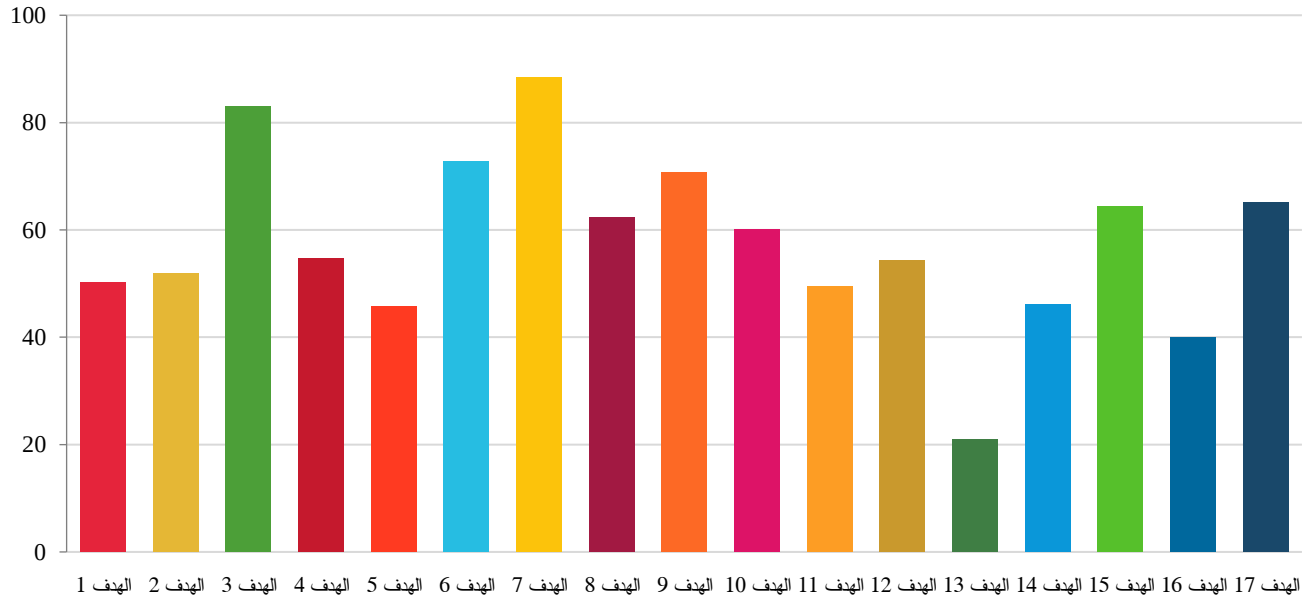


28 - وتظل الصورة غير مكتملة بسبب التحديات المستمرة في تأمين البيانات في الوقت المناسب بالنسبة لجميع الغايات البالغ عددها 169 غاية. وفي حين أحرز تقدم في تحسين البيانات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة، مع زيادة عدد المؤشرات المدرجة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من 115 في عام 2016 إلى 225 في عام 2022، لا تزال هناك فجوات كبيرة فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية وحسن التوقيت والتصنيف. وحسبما يتبين من الرسم البياني أدناه فيما يتعلق بـ 9 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، فإن حوالي النصف فقط من البلدان أو المناطق البالغ عددها 193 لديها بيانات قابلة للمقارنة دولياً منذ عام 2015، وحوالي 21 في المائة فقط من البلدان لديها بيانات عن الهدف 13 (العمل المناخي). ويتعلق حوالي 8 في المائة من أحدث البيانات المتاحة بعام 2023، ويتعلق 21 في المائة منها بعام 2022، و 54 في المائة منها بعامي 2021 و 2020. وفي الفترة المقبلة، سيتم تعميم الموجزات القطرية بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب لمحة عامة عن توافر البيانات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في كل بلد، على جميع الدول الأعضاء. وسيكون سد فجوات البيانات للاستفادة من المكاسب التي تتيحها البيانات أولوية رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة وما بعده.

الشكل الثاني

نسبة البلدان أو المناطق التي تتوفر عنها بيانات منذ عام 2015، حسب الهدف

(بالنسبة المئوية)



الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان



29 - بدأ الحد من الفقر على الصعيد العالمي يتباطأ بالفعل منذ عام 2015، ثم أدت آثار جائحة كوفيد-19 إلى إلغاء ما تحقق خلال ثلاثة عقود من التقدم المطرد حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لأول مرة في الجيل الواحد. وظلت

مستويات التعافي من الجائحة بطيئة ومتفاوتة، بينما يواجه العالم حالياً مخاطر جيوسياسية واجتماعية اقتصادية ومناخية متعددة. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص (حوالي 7 في المائة من سكان العالم) يعيشون في فقر مدقع في عام 2030 مقارنة بـ 800 مليون شخص في عام 2015 (أو 10,8 في المائة). وسيكون القضاء على الفقر المدقع صعباً بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وعلى الرغم من توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19، لا يزال أكثر من 4 بلايين شخص في العالم دون حماية على الإطلاق. ومن الأهمية بمكان تكثيف الإجراءات والاستثمارات المتصلة بتعزيز فرص العمل وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية لتشمل أكثر الفئات تعرضاً للاستبعاد، وذلك بغية الوفاء بالالتزام الأساسي بالقضاء على الفقر.

- **الغاية 1-1:** في عام 2020، أدت الجائحة إلى سقوط الملايين من الأشخاص في شراك الفقر المدقع، وهم يصنّفون حالياً بأنهم أولئك الذين يعيشون على أقل من 2,15 دولار للفرد في اليوم وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2017. وقد ارتفع معدل الفقر المدقع من 8,5 في المائة في عام 2019 إلى 9,3 في المائة في عام 2020. وبحلول نهاية عام 2022، تشير التوقعات الآنية إلى أن 8,4 في المائة من سكان العالم أو ما يصل إلى 670 مليون شخص ربما يعيشون في فقر

مدقع حتى اليوم، وأن الرقم سينخفض إلى 575 مليون شخص بحلول عام 2030، وهو انخفاض بنسبة تقل عن 30 في المائة منذ عام 2015.

- **الغاية 1-2:** بالنظر إلى الاتجاهات التاريخية، سيتمكن ثلث البلدان فقط من خفض معدلات الفقر الوطنية إلى النصف بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2015.
- **الغاية 1-3:** بحلول عام 2020، لم يكن سوى 47 في المائة من سكان العالم مشمولين فعلياً بنظام واحد على الأقل من نظم الاستحقاقات النقدية في إطار الحماية الاجتماعية، وهي زيادة طفيفة عن نسبة 45 في المائة المسجلة في عام 2015. ولم يحصل سوى 26 في المائة من الأطفال دون سن 15 عاماً على استحقاقات الحماية الاجتماعية؛ ولم يحصل على استحقاق العجز سوى شخص واحد من أصل ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة الشديدة في جميع أنحاء العالم؛ ولم تشمل التغطية في حالة إصابة العمل سوى 35 في المائة من العمال؛ ولم تشمل التغطية الفعلية سوى 18,6 في المائة من العمال العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم.
- **الغاية 1-4:** يعد تحويل الموارد العامة نحو الخدمات الأساسية أحد التدخلات السياسية الرئيسية الرامية إلى الحد من الفقر وبناء شبكة أمان اجتماعي أفضل. وتظهر بيانات عام 2021 الخاصة بـ 100 بلد أن متوسط النسبة العالمية من إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية يبلغ حوالي 53 في المائة، بمتوسط إجمالي قدره 62 في المائة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة و 44 في المائة بالنسبة للاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة



30 - ما فتئ عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي يرتفع منذ عام 2015، في حين أدت الجائحة والنزاعات وتغير المناخ وتزايد أوجه عدم المساواة إلى تفاقم الوضع. ففي عام 2015، كان 589 مليون شخص يعانون من الجوع، وبحلول عام 2021، ارتفع هذا العدد إلى 768 مليون شخص. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2030، سيظل ما يقرب من 670 مليون شخص يواجهون الجوع، أي 8 في المائة من سكان العالم، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2015. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، لا يزال عدد كبير جداً من الأطفال يعانون من سوء التغذية، ويجب أن يزيد المعدل السنوي الحالي للحد من التقزم بمقدار 2,2 مرة لتحقيق الغاية على الصعيد العالمي. ولتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030، هناك حاجة إلى بذل جهود فورية ومكثفة لتحويل النظم الغذائية وكفالة الأمن الغذائي والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة.

- **الغاية 1-2:** أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي المتدهورة أصلاً، بحيث زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع في عام 2021 بمقدار 150 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، كان ما يقرب من شخص واحد من كل 3 أشخاص (2,3 بليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام 2021. وهذا يمثل زيادة قدرها حوالي 350 مليون شخص منذ بداية الجائحة. وكانت أكثر الزيادات إثارة للقلق تلك المسجلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشكل الأزمة المستمرة في أوكرانيا تهديداً آخر للأمن الغذائي.

- **الغاية 2-2:** على الصعيد العالمي، وفي عام 2022، تأثر ما يقدر بنحو 22,3 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (148 مليون طفل) بالنقرم، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بنسبة 24,6 في المائة المسجلة في عام 2015. وأثرت زيادة الوزن على 37 مليون طفل دون سن الخامسة (أو 5,6 في المائة)، في حين أثر الهزال على 45 مليون طفل (أو 6,8 في المائة) في عام 2022. وظل معدل انتشار زيادة الوزن في صفوف الأطفال على الصعيد العالمي راكداً، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الغاية المستهدفة لعام 2030 لن تتحقق لما مجموعه 17,5 مليون طفل. ولا تزال نسبة انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب تبعث على القلق، حيث ظلت راكدة عند حوالي 30 في المائة منذ عام 2000. وعلاوة على ذلك، تتحمل الاقتصادات المنخفضة الدخل والشرحية الدنيا من الاقتصادات المتوسطة الدخل العبء الأكبر في انتشار حالات النقرم والهزال وانخفاض الوزن عند الميلاد وفقر الدم.
- **الغاية 2-5:** على الرغم من أن 71 في المائة من سلالات الماشية المحلية ذات الوضع المعروف معرضة لخطر الانقراض، فقد أحرز تقدم في طريقة الحفظ بالتجميد خارج الموقع: فبين عامي 1995 و 2022، زاد عدد السلالات المحلية والعابرة للحدود التي تتوافر لها مواد وراثية كافية من 57 إلى 287 سلالة (من أصل 688 سلالة محلية) ومن 31 إلى 175 سلالة (من أصل 115 سلالة عابرة للحدود)، على التوالي. وحتى نهاية عام 2021، تم حفظ ما يقدر بنحو 5,8 ملايين مدخل من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في ظل ظروف متوسطة أو طويلة الأجل في 846 من بنوك الجينات في 115 بلداً و 17 مركزاً إقليمياً ودولياً للبحوث، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1,1 في المائة على أساس سنوي في عام 2021.
- **الغاية 2-أ:** الاستثمار في الزراعة آخذ في الانخفاض. فقد انخفض الإنفاق الحكومي على الزراعة كنسبة إلى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 0,50 في عام 2015 إلى 0,45 في عام 2021 في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، وكان ذلك مدفوعاً في معظمه بجهود التصدي لجائحة كوفيد-19.
- **الغاية 2-ب:** في كانون الأول/ديسمبر 2015، اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية القرار الوزاري بشأن المنافسة في مجال التصدير، وبالتالي وافقوا رسمياً على إلغاء جميع أشكال الاستحقاقات المتعلقة بإعانة الصادرات الزراعية. وانخفض إجمالي نفقات دعم الصادرات السنوية المبلغ عنها من ذروتها البالغة 218 مليون دولار في عام 2015 إلى ما يقرب من الصفر في عام 2021.
- **الغاية 2-ج:** في عام 2021، بلغت نسبة البلدان التي تواجه ارتفاعاً معتدلاً إلى غير طبيعي في أسعار المواد الغذائية 21,5 في المائة، وهو انخفاض كبير عن النسبة القياسية البالغة 48 في المائة المسجلة في عام 2020، عندما أدى تخفيف التدابير التقييدية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 إلى زيادة الطلب. ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة أعلى من متوسط الفترة 2015-2019 (15,2) في المائة، مما يعكس استمرار الزيادات في أسعار المواد الغذائية، المدعومة بشكل أساسي بارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل بسبب ارتفاع تكلفة الأسمدة والطاقة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبين أقل البلدان نمواً، زادت نسبة البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية للعام الثاني على التوالي في عام 2021.



الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

31 - تعيق الجائحة وغيرها من الأزمات المستمرة التقدم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في مجال الصحة ويهدد التقدم المحرز نحو توفير التغطية الصحية الشاملة. ونتيجة لذلك، لم يحصل 25 مليون طفل على خدمات التحصين الروتينية الهامة في عام 2021، وسُجلت زيادة في نسبة الوفيات الناجمة عن الإصابة بالسل والملاريا مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. وقد شكل ذلك تحدياً خاصاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث كانت النظم الصحية تعاني بالفعل من نقص الموارد قبل الجائحة. كما سلّطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى تعزيز نظم الأمن الصحي العالمي للوقاية من الجوائح والتصدي لها مستقبلاً. وبغية التغلب على هذه النكسات والتعامل مع أوجه القصور الطويلة الأمد في توفير الرعاية الصحية، ينبغي تعزيز النظم الصحية بشكل عاجل.

• **الغاية 3-1:** انخفض المعدل العالمي لوفيات الأمهات فقط من 227 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2015 إلى 223 حالة وفاة في عام 2020، أي أن المعدل ما زال أعلى بثلاثة مرات من الغاية المحددة في 70 حالة وفاة بين الأمهات بحلول عام 2030. وهذا يعني أن ما يقرب من 800 امرأة ما زلن يتوفين كل يوم لأسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة. وقد سُجل ما يقرب من 95 في المائة من هذه الوفيات في البلدان المنخفضة الدخل والشرحية الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وكاد متوسط معدل التخفيض السنوي العالمي يبلغ نسبة صفرية في الفترة 2016-2020، مقابل 2,7 في المائة المسجل في الفترة 2000-2015. وبغية تحقيق الغاية، يجب زيادة معدل التخفيض السنوي إلى نسبة 11 في المائة بين عامي 2020 و 2030. وفي عام 2022، تمت 86 في المائة من حالات الولادة على الصعيد العالمي تحت إشراف أخصائيين صحيين من ذوي الكفاءة، وهي نسبة ارتفعت من 81 في المائة في عام 2015، لكن التغطية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم تتجاوز 70 في المائة.

• **الغاية 3-2:** في الفترة بين عامي 2015 و 2021، انخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 12 في المائة، من 43 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2015 إلى 38 حالة وفاة، وانخفض المعدل العالمي لوفيات المواليد من 20 حالة وفاة إلى 18 حالة وفاة. وفي عام 2021، توفي 5 ملايين طفل قبل أن يبلغوا عامهم الخامس، وهو ما يمثل انخفاضاً من 6,1 ملايين طفل في عام 2015. ومن بين 200 بلد ومنطقة تم تحليل بياناتها، هناك 54 بلداً فقط ليست على المسار الصحيح لتحقيق الغاية المتمثلة في تسجيل أقل من 25 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي. ومن بين هذه البلدان، سيحتاج 37 بلداً إلى زيادة معدل التقدم المحرز حالياً بأكثر من الضعف أو عكس اتجاه متزايد في الآونة الأخيرة لتحقيق هذه الغاية بحلول عام 2030.

• **الغاية 3-3:** لا يزال التقدم نحو تحقيق الغاية المتمثلة في القضاء على الأمراض المعدية بحلول عام 2030 خارج المسار على الرغم من اختلاف مستويات التقدم المحرز في القضاء على الأمراض المختلفة. فقد أُحرز تقدم هائل، على سبيل المثال، في الحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما في المناطق الأكثر تأثراً. وكان عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يقدر بنحو 1,5 مليون في عام 2021، أي أقل بمقدار الثلث تقريباً مما كان عليه في عام 2010. ومع ذلك، لا يزال هذا الإنجاز بعيداً عن الغاية المحددة لعام

2025 والمتمثلة في تسجيل أقل من 370 000 إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في عام 2021. وفي عام 2021، توفي ما يقدر بنحو 1,6 مليون شخص بسبب السل وأصيب 10,6 ملايين شخص بهذا الداء، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع 10,1 ملايين إصابة المسجلة في عام 2020. وارتفع معدل الإصابة بالسل بنسبة 3,6 في المائة بين عامي 2020 و 2021، مما عكس منحى الانخفاضات التي بلغت حوالي 2 في المائة سنوياً خلال معظم فترة العقدين السابقين. فبين عامي 2015 و 2021، بلغ صافي معدل الانخفاض في حالات الإصابة بالسل والوفيات الناجمة عنه نسبتي 10 في المائة و 5,9 في المائة على التوالي، وهو ما لا يتجاوز خمس وعشر المعدلات المطلوب تحقيقها لبلوغ المحطة البارزة لعام 2025 من استراتيجية منظمة الصحة العالمية للقضاء على السل. وكان هناك ما يقدر بنحو 247 مليون حالة إصابة بالمalaria على مستوى العالم في عام 2021، مقارنة بنحو 224 مليون حالة في عام 2015. وكان هناك ما يقدر بنحو 619 000 حالة وفاة بالمalaria على مستوى العالم في عام 2021 مقارنة بنحو 625 000 حالة وفاة في عام 2020 و 568 000 حالة وفاة في عام 2019. وبالرغم من الاختلالات الشديدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، انخفض العدد المسجل على الصعيد العالمي للأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج والرعاية فيما يتعلق بأمراض المناطق المدارية المهملة من 1,8 بليون في عام 2015 إلى 1,65 بليون في عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن 47 في المائة من مجموع السكان في أقل البلدان نمواً احتاجوا إلى خدمات العلاج والرعاية من أمراض المناطق المدارية المهملة في عام 2021، وهو ما يمثل انخفاضاً من نسبة 79 في المائة المسجلة في عام 2010.

- **الغاية 3-7:** سُجلت زيادة طفيفة في نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي لُبيّن احتياجهن من خدمات تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة من 76,5 في المائة في عام 2015 إلى 77,6 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 78,2 في المائة بحلول عام 2030، وهو تقدم جيد ولكنه لا يزال غير كاف لتحقيق الغاية المتمثلة في كفالة حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية بحلول عام 2030. وشهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر زيادة من 51,6 في المائة إلى 57,4 في المائة على مدى هذه الفترة، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 62,1 في المائة بحلول عام 2030.

- **الغاية 3-ب:** انخفضت النسبة المئوية للأطفال الذين تلقوا ثلاث جرعات من اللقاح المضاد للخنق والكزاز والسعال الديكي بنسبة 5 نقاط مئوية بين عامي 2019 و 2021 إلى 81 في المائة، مما تسبب في أكبر انخفاض مستمر في عمليات تطعيم الأطفال منذ حوالي 30 عاماً. ونتيجة لذلك، فانت 25 مليون طفل جرعة واحدة أو أكثر من هذا اللقاح الثلاثي، الذي يقدم في إطار خدمات التحصين الروتينية، في عام 2021 وحده. وهذا يعني أن عدد الأطفال الذين فاتهم فرصة التلقيح قد زاد بمقدار مليوني طفل مقارنة بعام 2020 وبمقدار 6 ملايين طفل مقارنة بعام 2019. وبلغت التغطية العالمية للجرعة الأخيرة من لقاح فيروس الورم الحليمي البشري، والتي تستهدف الفتيات من سن 9 أعوام إلى 14 عاماً للوقاية من سرطان عنق الرحم، نسبة 12 في المائة فقط في عام 2021.

- **الغاية 3-ج:** أظهرت دراسة أجريت في عام 2020 أن النقص العالمي المتوقع في العاملين الصحيين بحلول عام 2030 قد انخفض من 18 مليونا إلى 10 ملايين. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في نسبة العاملين في مجال الصحة على مستوى العالم، لا تزال أشد المناطق معاناة من عبء الأمراض تسجل أدنى نسبة من العاملين في مجال الصحة اللازمين لتقديم الخدمات الصحية. فوفقا لبيانات الفترة 2014-2021، لا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجل أدنى معدل كثافة للأخصائيين الصحيين، حيث لا يتوافر سوى 2,3 من الأطباء و 12,6 من العاملين في مجال التمريض والقبالة لكل 10 000 شخص. وفي المقابل، تتمتع أوروبا بأعلى معدل كثافة يبلغ 39,4 طبيبا لكل 10 000 شخص، بينما يتوافر في أمريكا الشمالية 152 من العاملين في مجال التمريض والقبالة لكل 10 000 شخص.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع



- 32 - حتى قبل جائحة كوفيد-19، كان العالم قد انحرف بالفعل عن المسار الصحيح لتحقيق غاياته المتعلقة بالتعليم. وإذا لم تتخذ تدابير إضافية، فإن بلدا واحدا فقط من بين كل ستة بلدان سيحقق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ويحقق حصول الجميع على تعليم جيد بحلول عام 2030. وسيظل ما يقدر بنحو 84 مليون طفل وشاب خارج المدرسة، وسيظل ما يقدر بنحو 300 مليون طالب غير ملمين بمهارات الحساب والقراءة والكتابة الأساسية التي يحتاجونها للنجاح في الحياة. ولتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، يجب إعادة تصور النظم التعليمية، ويجب أن يصبح تمويل التعليم استثمارا وطنيا ذا أولوية.

- **الغاية 4-1:** في الفترة بين عامي 2015 و 2021، ارتفع معدل إتمام الدراسة من 85 في المائة إلى 87 في المائة في المرحلة الابتدائية، ومن 74 في المائة إلى 77 في المائة في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، ومن 53 في المائة إلى 58 في المائة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. وحتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت هذه المعدلات قد تباطأت مقارنة بالتقدم المحرز في الفترة 2010-2015. وبالنظر عن كثب إلى مستويات القراءة في نهاية المرحلة الابتدائية، التي تغطي بيانات الاتجاهات الخاصة بها 34 في المائة من أطفال العالم، يُظهر التحليل أن مستويات التعلم العالمية لم تظهر أي تقدم في الفترة بين عامي 2015 و 2019. وعلاوة على ذلك، تم توثيق ما ضاع من فرص التعلم بسبب حالات إغلاق المدارس المرتبطة بكوفيد-19 في 4 من كل 5 من البلدان الـ 104 التي أجرت مثل هذه الدراسات.

- **الغاية 4-2:** ظل معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي ثابتا عند حوالي 75 في المائة منذ عام 2015، وهو معدل لا يزال بعيدا عن الغاية المتمثلة في كفاءة حصول جميع الفتيات والفتيان على تعليم جيد في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

- **الغاية 4-3:** من بين 131 بلدا لديها بيانات من عام 2017 فصاعدا، شارك في المتوسط ما يقرب من شاب واحد من كل ستة شباب وبالغين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما في برامج التعليم والتدريب النظاميين أو غير النظاميين. وكانت نسبة المشاركة أعلى بكثير بين الشباب الذين

تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما (40 إلى 50 في المائة)، مقارنة بأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 55 عاما (أقل من 5 في المائة في معظم المناطق).

• **الغاية 4-أ:** لا يزال هدف توفير البنية التحتية الأساسية للمدارس على الصعيد العالمي هدفا بعيد المنال. ففي عام 2020، لم يكن بإمكان ما يقرب من ربع المدارس الابتدائية على مستوى العالم الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية. وبالنسبة للمرافق الأخرى مثل المرافق الحاسوبية وتوفير البنية التحتية للملائمة لذوي الإعاقة، كانت الأرقام المسجلة أقل بكثير، إذ كان لدى حوالي 50 في المائة فقط من المدارس الابتدائية إمكانية الوصول إلى تلك المرافق.

• **الغاية 4-ج:** على الصعيد العالمي، وفي عام 2020، كان لا يزال أكثر من 14 في المائة من المدرسين غير مؤهلين وفقا للمعايير الوطنية، مع حدوث تحسن طفيف منذ عام 2015.

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات



33 - لا يسير العالم في الطريق الصحيح المؤدية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. وعلى الصعيد العالمي، فإن أيا من المؤشرات الـ 14 لم "يحقّق" أو يوشك أن يحقق" الغايات ذات الصلة، وكان هناك مؤشر واحد فقط "قريبا من تحقيق الغاية". ووفقا لمعدل التقدم الحالي، تشير التقديرات إلى أن الأمر سيستغرق ما يصل إلى 286 عاما لسد الفجوات في الحماية القانونية وإلغاء القوانين التمييزية، و 140 عاما لتمثيل المرأة على قدم المساواة في مناصب السلطة والقيادة في مكان العمل، و 47 عاما لتحقيق التمثيل المتساوي في البرلمانات الوطنية. وقد سلّطت الأزمات العالمية المتتالية الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وفاقمتها، وشمل ذلك عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية. وهناك حاجة إلى قيادة سياسية ومجموعة شاملة من الإصلاحات السياسية لإزالة الحواجز النظامية التي تحول دون تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

• **الغاية 5-1:** استنادا إلى البيانات التي تم جمعها في عام 2022 في 119 بلدا، بلغت نسبة البلدان التي تقنر إلى القوانين التي تحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة 55 في المائة؛ وظل نصف البلدان لا يخصص حصصا للنساء في البرلمان الوطني؛ وكانت نسبة البلدان التي لم تتمكن من وضع قوانين تعرف الاغتصاب بالاستناد إلى معيار الرضا 60 في المائة؛ وكانت نسبة البلدان التي لم تفرض أجرا متساويا عن العمل المتساوي القيمة 45 في المائة؛ وكان أكثر من ثلث البلدان لا يقدم إجازة أمومة وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية؛ وكان ربع البلدان تقريبا لا يمنح المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بالدخول في علاقة الزواج والشروع في إجراءات الطلاق؛ وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع البلدان لا تحدد سن 18 عاما كسن دنيا لزوج النساء والرجال، من دون أي استثناء.

• **الغاية 5-3:** في عام 2022، تزوجت واحدة من كل خمس شابات في جميع أنحاء العالم (19 في المائة) في مرحلة الطفولة. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل انتشار زواج الأطفال من 21 في المائة المسجلة في عام 2016. ومع ذلك، فإن الآثار العميقة المترتبة على جائحة كوفيد-19 تهدد هذا التقدم، إذ أصبح ما يصل إلى 10 ملايين فتاة إضافية عرضة لخطر زواج الأطفال على مدى العقد الذي يلي بداية الجائحة.

- **الغاية 5-5:** في 1 كانون الثاني/يناير 2023، كانت النساء تشغل 26,5 في المائة من المقاعد في مجالس النواب أو المجالس الوحيدة للبرلمانات الوطنية، وهو ما يمثل ارتفاعاً عن نسبة 22,3 في المائة المسجلة عام 2015. وعلى المستوى المحلي، شغلت النساء 35,5 في المائة من المقاعد في الهيئات التداولية، وهو ما يمثل ارتفاعاً عن نسبة 33,9 في المائة المسجلة عام 2020. ولا يمكن لهذه الوتيرة أن تؤدي إلى تحقيق التكافؤ في هذه الهيئات بحلول عام 2030. وكذلك في المؤسسات السياسية، لا يزال التكافؤ بين الجنسين نادراً: ففي ستة بلدان فقط، تبلغ نسبة النساء في مجالس النواب أو المجالس الوحيدة لبرلماناتها الوطنية 50 في المائة أو أكثر، في مقابل ثلاثة بلدان تصل نسبة النساء في هيئاتها التشريعية المحلية 50 في المائة. وعلى الصعيد العالمي، شغلت النساء 28,2 في المائة فقط من المناصب الإدارية في عام 2021 (زيادة 1 في المائة فقط منذ عام 2015)، على الرغم من أنهن يمثلن ما يقرب من 40 في المائة من مجموع العمالة.
- **الغاية 5-6:** استناداً إلى البيانات الواردة من 68 بلداً للفترة 2007-2022، فإن 56 في المائة فقط من النساء المتزوجات أو المرتبطات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً يتخذن قراراتهن الخاصة فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتتراوح هذه النسبة بين 37 في المائة في المتوسط في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من 80 في المائة في بعض البلدان في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن بين البلدان البالغ عددها 115 بلداً التي تتوفر بيانات عنها في عام 2022، يتوافر لدى البلدان، في المتوسط، 76 في المائة من القوانين والأنظمة اللازمة لضمان الحصول الكامل والمتكافئ على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
- **الغاية 5-أ:** تظهر البيانات المتاحة من 46 بلداً للفترة 2009-2020 أن العديد من النساء والرجال المشاركين في الإنتاج الزراعي يفتقرون إلى حقوق ملكية و/أو حيازة مضمونة للأراضي الزراعية. وفي ثلث هذه البلدان، تقل نسبة النساء والرجال الذين يمتلكون حقوق ملكية أو حيازة مضمونة للأراضي الزراعية عن 50 في المائة. وتزيد نسبة الرجال الذين يمتلكون حقوق الملكية على نسبة النساء بالضعف على الأقل في نصف البلدان تقريباً. وبحلول عام 2022، ومن بين 68 بلداً أبلغت عن إدراج حقوق المرأة في ملكية الأراضي و/أو التصرف فيها ضمن الأطر القانونية، كان حوالي 31 في المائة من هذه البلدان يحمي حقوق المرأة المتصلة بالأراضي إلى حد كبير (سجلت 5 درجات على الأقل من أصل 6 درجات)، في حين كانت نسبة 47 في المائة منها لا تحمي حقوق المرأة المتصلة بالأراضي بشكل جيد (سجلت 3 درجات أو أقل من أصل 6 درجات).
- **الغاية 5-ب:** على الصعيد العالمي، كان 73 في المائة من السكان البالغين من العمر 10 سنوات فأكثر يمتلكون هاتفاً محمولاً في عام 2022، وهو ما يمثل ارتفاعاً عن نسبة 67 في المائة المسجلة عام 2019. وكان احتمال امتلاك النساء هاتفاً محمولاً أقل من احتمال امتلاك الرجال لهذا الهاتف بنسبة 12 في المائة، وهي فجوة لم يكد يطرأ عليها تغيير منذ عام 2019.
- **الغاية 5-ج:** استناداً إلى بيانات قدمتها 105 من البلدان والمناطق للفترة 2018-2021، تبلغ نسبة البلدان، على مستوى العالم، التي تطبق نظاماً شاملاً لتتبع ورصد المخصصات العامة

المرصودة للمساواة بين الجنسين 26 في المائة، وتبلغ نسبة البلدات التي تطبق بعضاً من معالم نظام من هذا القبيل 59 في المائة، في حين لا يملك 15 في المائة منها الحد الأدنى من عناصر هذه النظم.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة



34 - لا يزال بلايين الأشخاص يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، على الرغم من أوجه التحسن التي سُجلت في توفير هذه الخدمات الأساسية. وتعد ندرة المياه مشكلة متنامية في أجزاء كثيرة من العالم، وتؤدي النزاعات وتغير المناخ إلى تفاقم هذه المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل تلوث المياه تحدياً كبيراً يؤثر على صحة الإنسان والبيئة على السواء في العديد من البلدان. وسيطلب تحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030 زيادة في المعدلات العالمية الحالية للتقدم المحرز في مجال مياه الشرب بمقدار ست مرات، وزيادة في مجال خدمات الصرف الصحي بمقدار خمس مرات، وزيادة في مجال النظافة الصحية بمقدار ثلاث مرات. وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية، وتحسين التنسيق بين القطاعات، والتصدي لتغير المناخ تمثل أموراً أساسية لإعادة الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح.

- **الغايان 1-6 و 2-6:** على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال 2,2 بليون شخص يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة مأمونة، و 3,5 بلايين شخص إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة، و 2,0 بليون شخص إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية في عام 2022. وفي حين تعيش الأغلبية في المناطق الريفية، فإن عدد السكان المحرومين من الخدمات آخذ في التناقص في المناطق الريفية وهو ثابت أو آخذ في الارتفاع في المناطق الحضرية. وسيطلب تحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030 زيادة معدلات التقدم الحالية بما يتراوح بين 5 و 8 مرات.

- **الغاية 3-6:** عولج ما يقدر بنحو 58 في المائة من مياه الصرف الصحي التي ولدتها الأسر المعيشية في عام 2022 معالجة مأمونة، استناداً إلى البيانات الواردة من 140 بلداً وإقليماً. وتشير الاتجاهات المسجلة فيما يتعلق بمياه الصرف الصحي المنزلية إلى إحراز تقدم ضئيل، إن وجد، باتجاه الغاية المتمثلة في خفض نسبة عمليات التصريف غير الآمنة إلى النصف بحلول عام 2030.

- **الغاية 4-6:** ارتفعت الكفاءة في استخدام المياه من 17,4 دولاراً للمتر المكعب في عام 2015 إلى 18,9 دولاراً للمتر المكعب في جميع أنحاء العالم في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة في الكفاءة بنسبة 9 في المائة. وأظهر نحو 57 في المائة من البلدان كفاءة في استخدام المياه تعادل 20 دولاراً للمتر المكعب أو أقل في عام 2020، مقارنة بنسبة 58 في المائة في عام 2015.

- **الغاية 6-4:** ظل الإجهاد المائي عند مستوى آمن على الصعيد العالمي يبلغ 18,2 في المائة في عام 2020، لكن هذا الرقم يخفي تباينات إقليمية واسعة ويمثل زيادة بنسبة 1,2 في المائة من عام 2015 إلى عام 2020. وفي عام 2020، تراوحت مستويات الإجهاد المائي من مستويات مرتفعة في وسط وجنوب آسيا إلى حرجة في شمال إفريقيا. والحالة في شمال أفريقيا وغرب آسيا

مشيرة للقلق بشكل خاص بسبب تسجيل زيادة بنسبة 18 في المائة في مستويات الإجهاد المائي من عام 2015 إلى عام 2020.

• **الغاية 5-6:** لا يزال بلد واحد من كل بلدين يفتقر إلى أطر فعالة للإدارة المستدامة للمياه. والافتقار إلى التنسيق بشأن استخدام المياه بين قطاعات الزراعة والصناعة وإنتاج الطاقة والإمدادات المنزلية، يهدد تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتعلقة بالغذاء والطاقة والحياة على الأرض. وفي حين أُحرز تقدم على الصعيد العالمي منذ عام 2015 - من 100/49 في عام 2017 إلى 100/54 في عام 2020 - فإنه يلزم مضاعفة معدل التنفيذ من أجل تحقيق هذه الغاية.

• **الغاية 5-6:** تظهر بيانات عامي 2017 و 2020 أن 32 بلدا فقط من أصل 153 بلدا تشترك في الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود لديها ترتيبات تشغيلية تغطي 90 في المائة أو أكثر من تلك المياه.

• **الغاية 6-6:** إن مساحة الكتل المائية السطحية، بما في ذلك البحيرات والأنهار والخزانات، تتغير بسرعة في جميع أنحاء الكوكب بأكمله، حيث شهد حوض واحد من كل خمسة أحواض نهريّة تقلبات عالية في المياه السطحية (أي فوق المستويات الطبيعية) خلال السنوات الخمس الماضية.

• **الغاية 6-أ:** انخفضت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع المياه بنسبة 15 في المائة بين عامي 2015 و 2021 من 9,6 بلايين دولار إلى 8,1 بلايين دولار. وانخفض أيضا إجمالي التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع المياه بنسبة 12 في المائة من 11,2 بليون دولار في عام 2015 إلى 9,8 بلايين دولار في عام 2021. وقد بلغت قيمة الالتزامات ذروتها عند 13,5 بليون دولار في عام 2017 وما فتئت تنخفض سنويا منذ ذلك الحين.

• **الغاية 6-ب:** بقيت النسبة المئوية للبلدان التي لديها إجراءات محددة في القانون أو السياسات العامة تنظم مشاركة المجتمعات المحلية مرتفعة (أكثر من 70 في المائة) منذ عام 2016 فيما يتعلق بمياه الشرب في المناطق الريفية وإدارة الموارد المائية على السواء. غير أن النسبة المئوية للبلدان التي ترتفع لديها مستويات المشاركة تظل منخفضة باستمرار (أقل من 40 في المائة).

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة



35 - تحسنت فرص الحصول على الكهرباء ووقود الطهي النظيف في أجزاء كثيرة من العالم، ولكن لا يزال هناك 675 مليون شخص لم يتم توصيلهم بعد بتلك الشبكات، ولا يزال 2,3 بليون شخص يستخدمون وقودا غير آمن وملوثاً لأغراض الطهي. ولا تزال الحرب في أوكرانيا وأجواء عدم اليقين الاقتصادي العالمي سبباً في إحداث تقلبات كبيرة في أسعار الطاقة، مما يدفع ببعض البلدان إلى زيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة وبلدان أخرى إلى زيادة الاعتماد على الفحم، الأمر الذي يعرض التحول الأخضر للخطر. وإذا استمرت الوتيرة الحالية، سيظل حوالي 660 مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء وسيستمر ما يقرب من بليون شخص في الاعتماد على الوقود والتقنيات الملوثة لأغراض

الطهي بحلول عام 2030. ولضمان حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2030، يجب أن نعمل بجهد الإمداد بالكهرباء، وزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تحسين شبكات الكهرباء.

• **الغاية 7-1:** ارتفع عدد سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من 87 في المائة في عام 2015 إلى 91 في المائة في عام 2021. وعادت وتيرة جهود الإمداد بالكهرباء بين عامي 2019 و 2021. غير أن معدل النمو السنوي في نسبة إتاحة الكهرباء البالغ 0,6 نقطة مئوية في الفترة الأخيرة يقل عن معدل الفترة 2015-2019 البالغ 0,8 نقطة مئوية. ونتيجة لذلك، لا يزال 675 مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء في عام 2021، ومعظمهم في أقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

• **الغاية 7-1:** ارتفعت نسبة سكان العالم الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على أشكال الوقود والتكنولوجيا النظيفة لأغراض الطهي من 64 في المائة في عام 2015 إلى 71 في المائة في عام 2021. وفي سبعة بلدان (تقع جميعها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) من بين البلدان العشرين التي تعاني من أكبر عجز في هذا المجال، كان أقل من 10 في المائة من السكان يحصلون على أشكال الوقود والتكنولوجيات النظيفة. ويمكن للعجز المتزايد في إمكانية الحصول عليها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إن لم يتم تصحيح اتجاهه، أن يضعف أو يقوض تزايد الاتجاه نحو إتاحة إمكانية الحصول على أشكال الوقود والتكنولوجيات النظيفة على الصعيد العالمي.

• **الغاية 7-2:** بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة 19,1 في المائة على الصعيد العالمي في عام 2020، أو بزيادة قدرها 2,4 نقطة مئوية عما كانت عليه في عام 2015. ويعزى جزء من هذا التقدم إلى انخفاض الطلب النهائي على الطاقة في عام 2020، حيث أدت الجائحة إلى تعطيل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ويسجل قطاع الكهرباء أكبر حصة من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة (28,2 في المائة في عام 2020)، وقد كان هو المحرك للجزء الأكبر من النمو في مجال استخدام الطاقة المتجددة، في حين شهد قطاعا التدفئة والنقل تقدماً محدوداً خلال العقد الماضي.

• **الغاية 7-3:** سجل معدل التحسن في كثافة الطاقة الأولية، الذي كان قد تباطأ بالفعل في السنوات الأخيرة، انخفاضاً بلغ 0,6 في المائة في عام 2020. وبذلك يكون ذلك العام هو أسوأ عام بالنسبة لتحسن كثافة الطاقة منذ الأزمة المالية العالمية. ويجب أن يبلغ متوسط معدل التحسن السنوي حتى عام 2030 نسبة 3,4 في المائة لتحقيق الهدف 7-3 من أهداف التنمية المستدامة. وقد تأثر هذا التباطؤ بحدوث تحول في الهيكل الاقتصادي خلال جائحة كوفيد-19 نحو إنتاج صناعي أكثر كثافة في استخدام الطاقة، بالاقتران مع معدلات متواضعة في مستويات تحسن الكفاءة التقنية، في سياق انخفاض أسعار الطاقة.

• **الغاية 7-أ:** تعاني التدفقات المالية العامة الدولية لدعم الطاقة النظيفة في البلدان النامية من اتجاه تنازلي بدأ قبل جائحة كوفيد-19 واستمر خلال عام 2021. وفي عام 2021، بلغت قيمة هذه التدفقات 10,8 بلايين دولار - وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 11 في المائة مقارنة بعام 2020.

وتقل هذه النسبة عن متوسط العقد 2010-2019 بنسبة 35 في المائة، وهي أقل من نصف أعلى مبلغ تحقق في عام 2017 وقدره 26,4 بليون دولار.

- **الغاية 7-ب:** في عام 2021، بلغت السعة المركبة من مصادر الطاقة المتجددة نسبة قياسية قدرها 268 واط للفرد من الطاقة المتجددة في البلدان النامية، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره 9,8 في المائة. غير أن البلدان النامية، حتى مع هذا النمو الإيجابي والمتسارع، لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك فإن الاتجاهات الإيجابية العالمية والإقليمية تخفي حقيقة أن البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم، حتى من البلدان النامية، هي المتروكة خلف الركب.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع



36 - لقد كان التقدم نحو تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة مليئاً بالتحديات، والعالم بعيد عن تحقيق معظم الغايات المرتبطة بهذا الهدف. ويمكن لكل من الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19، وأزمات تكلفة المعيشة، والتوترات التجارية، ومسارات السياسات النقدية غير المؤكدة، وارتفاع الديون في البلدان النامية، والحرب في أوكرانيا، أن تؤدي إلى انتكاسة كبيرة في النمو الاقتصادي العالمي. وتمثل هذه الأزمات مجتمعة تهديدا خطيرا للاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في عام 2023، على نحو لا يهدد العمالة والدخل فحسب، بل أيضا أوجه التقدم المحرز في مجالي الأجر المنصف للمرأة والعمل اللائق للشباب. وسيطلب تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة إصلاحا شاملا لنظامنا المالي المفلس أخلاقيا لمعالجة تزايد الديون والتقلبات الاقتصادية والتوترات التجارية، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الأجر المنصف والعمل اللائق للشباب.

- **الغاية 8-1:** سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي انخفاضا حادا بنسبة 4,1 في المائة في عام 2020، ليرتفع بنسبة 5,2 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي إلى 2,2 في المائة في عام 2022 ثم إلى 1,4 في المائة في عام 2023، قبل أن يتحسن إلى حد ما ليصل إلى معدل نمو قدره 1,6 في المائة في عام 2024. وفي أقل البلدان نموا، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نموا من 5 في المائة في عام 2019 إلى ما لا يتجاوز 0,2 في المائة في عام 2020 قبل أن يعود ليرتفع إلى 2,8 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا ليلبلغ 4,3 في المائة في عام 2022 ثم 4,1 في المائة و 5,2 في المائة في عامي 2023 و 2024 على التوالي.

- **الغاية 8-2:** بعد انخفاض حاد في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، انتعشت إنتاجية العمل في عام 2021 بنسبة 2,4 في المائة. وتباطأ نمو الإنتاجية في عام 2022، حيث زاد بنسبة 0,5 في المائة فقط. غير أن نمو الإنتاجية كان يشهد تباطؤا في مختلف أنحاء العالم حتى قبل تفشي

الجائحة. وتشير أحدث التقديرات إلى استمرار الاتجاه التنازلي في النمو، من متوسط معدل سنوي قدره 1,8 في المائة بين عامي 2000 و 2014 إلى 1,4 في المائة بين عامي 2015 و 2022.

- **الغاية 8-3:** على الصعيد العالمي، كانت نسبة 58,0 في المائة من العمال تعمل في قطاع العمالة غير الرسمية في عام 2022، وهو ما يعني أن حوالي بليونين عامل يعملون في وظائف غير ثابتة، حيث يفقر معظمهم إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وقبل تفشي الجائحة، كان معدل العمالة غير الرسمية ينخفض ببطء وبلغ 57,8 في المائة في عام 2019. وفي عام 2020، أدت الجائحة إلى فقدان غير متناسب للوظائف بالنسبة للعاملين في القطاعات غير الرسمية، وخاصة النساء. وكان التعافي اللاحق من جائحة كوفيد-19 مدفوعاً بالعمالة غير الرسمية، مما تسبب في زيادة طفيفة في حالات العمالة غير الرسمية.

- **الغاية 8-5:** إن المعاملة المتكافئة في التوظيف، بما في ذلك الدخل العادل والمنصف، أمر أساسي لتحقيق هدف توفير العمل اللائق للجميع. ويبلغ متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين في 102 من البلدان حوالي 14 في المائة. غير إن هذا الحساب يستند فقط إلى متوسط الدخل في الساعة، وبالتالي لا يأخذ في الاعتبار خصائص مثل القطاع أو المهنة أو المستوى التعليمي أو مقدار الخبرة العملية.

- **الغاية 8-5:** انخفض معدل البطالة العالمي بشكل كبير في عام 2022 من ذروة بلغت 6,9 في المائة في عام 2020 إلى 5,8 في المائة مع بدء تعافي الاقتصادات من صدمة جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف الآفاق الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة بشكل معتدل فحسب، حيث يجري امتصاص جزء كبير من الصدمة بانخفاض الأجور الحقيقية في بيئة يسودها التضخم المتسارع. ومن المتوقع أن ترتفع البطالة على الصعيد العالمي بشكل طفيف في عام 2023، بنحو 3 ملايين، لتصل إلى 208 ملايين، أي ما يعادل معدل بطالة قدره 5,8 في المائة.

- **الغاية 8-6:** على الصعيد العالمي، كان واحد من كل أربعة شباب تقريباً (23,5 في المائة) خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في عام 2022. وعلى الرغم من أن هذا المعدل يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بمستويات عام 2020، عندما كان معدل الأطفال خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في أعلى مستوى له على الإطلاق، فإنه يظل أعلى من مستوى خط الأساس لعام 2015 البالغ 22,2 في المائة وبعيداً جداً عن هدف عام 2030.

- **الغاية 8-7:** تشير أحدث التقديرات إلى أن عدد الأطفال العاملين ارتفع إلى 160 مليوناً في جميع أنحاء العالم في بداية عام 2020 - بزيادة قدرها 8,4 ملايين طفل في السنوات الأربع السابقة. وهو ما يعني أن نسبة الأطفال الذين يعملون تناهز 1 من كل 10 أطفال على الصعيد العالمي.

- **الغاية 8-9:** انخفضت حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى النصف تقريباً في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19. وتظهر بيانات عام 2021 ارتفاعاً متواضعاً للسياحة بنسبة 6 في المائة، الأمر الذي يشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للسياحة في طريقها إلى التعافي.

- **الغاية 8-10:** يؤدي التعجيل باعتماد الحلول الرقمية إلى إحداث تحول في إمكانية الحصول على التمويل. ففي عام 2021، وعلى الصعيد العالمي، زادت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في بنك

أو مؤسسة منظمة مثل اتحاد ائتماني أو إحدى مؤسسات التمويل الأصغر أو أحد مقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، من 62 في المائة في عام 2014 إلى 76 في المائة.

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار



37 - لا يزال تعافي الصناعات التحويلية من جائحة كوفيد-19 غير مكتمل ومتفاوت: فقد حققت بعض المناطق ذات الدخل المرتفع نصيباً قياسياً للفرد من القيمة المضافة للتصنيع في عام 2022، ولكن المستويات في أقل البلدان نمواً لم تكن أعلى بكثير من خط الأساس لعام 2015. وفي أعقاب الجائحة، تظهر البيانات أن صناعات التكنولوجيا المتقدمة تعافت بشكل أسرع وأثبتت أنها أقدر على امتصاص الصدمات، وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا بطريقة تعود بالنفع على جميع البلدان. ولتحقيق الهدف 9 بحلول عام 2030، من الضروري دعم أقل البلدان نمواً والاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة، وخفض انبعاثات الكربون، وزيادة إمكانية الوصول إلى شبكات النطاق العريض المتنقل على الصعيد العالمي.

• **الغاية 9-2:** ارتفع نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع على الصعيد العالمي من 1 646 دولاراً (الأسعار الثابتة لعام 2015) في عام 2015 إلى 1 875 دولاراً في عام 2022. وفي حين سجلت أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى مستوى لها على الإطلاق حيث بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع 5 052 دولاراً في عام 2022، لم يتجاوز هذا النصيب في أقل البلدان نمواً 159 دولاراً، وهو مبلغ بعيد جداً عن هدف مضاعفة القيمة البالغة 126 دولاراً في عام 2015. وعلى الرغم من أن حصة التصنيع في أقل البلدان نمواً ارتفعت من 12,1 في المائة في عام 2015 إلى 14,0 في المائة في عام 2022، فإن هذه الوتيرة ليست كافية لتحقيق هدف مضاعفة الحصة بحلول عام 2030. وبينما أحرزت أقل البلدان نمواً في آسيا تقدماً كبيراً وهي تسير على الطريق الصحيح، فسيكون على أقل البلدان نمواً في أفريقيا تسريع التقدم بشكل كبير حتى يظل الهدف قابلاً للتحقيق بحلول عام 2030.

• **الغاية 9-2:** بعد انخفاض العمالة في قطاع التصنيع على المستوى العالمي في عام 2020، عادت إلى مستوى ما قبل الجائحة في عام 2021. ومع ذلك، استمرت حصة عمالة قطاع التصنيع من العمالة الإجمالية في الانخفاض، من 14,3 في المائة في عام 2015 إلى 13,6 في المائة في عام 2021 على الصعيد العالمي.

• **الغاية 9-4:** زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة عن احتراق الطاقة والعمليات الصناعية بنسبة 0,9 في المائة في عام 2022 لتصل إلى مستوى جديد هو أعلى مستوى لها على الإطلاق حيث بلغت 36,8 بليون طن. وتراجعت الانبعاثات بأكثر من 5 في المائة في عام 2020، ولكنها عادت لترتفع متجاوزة مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021، حيث زادت بنسبة تزيد على 6 في المائة بالتوازي مع التحفيز الاقتصادي وزيادة مفاجئة في الطلب على الفحم حتى مع ارتفاع إضافات قدرات الطاقة المتجددة لتبلغ مستويات قياسية. وكانت الزيادة المسجلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2022 أقل بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ 3,2 في المائة.

- **الغاية 9-ب:** في عام 2022، شهدت صناعات التكنولوجيا المتوسطة إلى المتطورة وصناعات التكنولوجيا المتطورة نموا قويا، ويرجع ذلك أساسا إلى تعافي قطاع السيارات وارتفاع الإنتاجية المستمر في قطاعات مثل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والمنتجات البصرية والمعدات الكهربائية. غير أن إنتاج المستحضرات الصيدلانية الأساسية تراجع بسبب الحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وحالات النقص في المدخلات الأساسية. وفي عام 2020، كانت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا من صناعات التكنولوجيا المتوسطة إلى المتطورة وصناعات التكنولوجيا المتطورة منخفضة حيث بلغت نسبة 21,7 في المائة و 10,6 في المائة على التوالي، مقارنة بنسبة 47,7 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية و 47,1 في المائة في شرق آسيا.
- **الغاية 9-ج:** إن إمكانية الوصول إلى شبكة النطاق العريض المتنقلة (الجيل الثالث G3 أو أعلى) متاحة لنسبة 95 في المائة من سكان العالم، في حين أن تغطية الجيل الرابع (G4) تضاعفت لتصل إلى 88 في المائة بين عامي 2015 و 2022. ومع ذلك، فإن النمو آخذ في التباطؤ، ويبدو أن وصل النسبة المتبقية البالغة 5 في المائة بالشبكة أمر ليس بالهين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبلغ الفجوة 18 في المائة، وتؤثر في الغالب على سكان وسط وغرب أفريقيا. وتبلغ فجوة التغطية نفس النسبة تقريبا في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها



38 - قبل الجائحة، كان نمو دخل أدنى 40 في المائة من السكان أسرع من المعدل المتوسط الوطني في غالبية البلدان. وتهدد آثار الجائحة وتفاوت مستويات التعافي في مناطق مختلفة من العالم بعكس هذا الاتجاه وزيادة تفاقم عدم المساواة على الصعيد العالمي. وتضطر أعداد قياسية من البشر إلى الفرار هرباً من النزاعات والمصاعب الاقتصادية. وبحلول منتصف عام 2022، كان 1 من كل 251 شخصا في جميع أنحاء العالم لاجئاً، وهي أعلى نسبة موثقة على الإطلاق. ويتطلب تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة جهوداً متضافرة لمعالجة الأسباب الجذرية للتفاوت في الأجور وعدم المساواة في الحصول على الموارد داخل البلدان وفيما بينها.

- **الغاية 10-1:** حقق أكثر من نصف البلدان التي تتوافر لديها بيانات قبل الجائحة، والبالغ عددها 119 بلداً، نمواً في دخل أدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني. وتشير بيانات متفرقة عن فترة الجائحة إلى أن ثلثي البلدان البالغ عددها 50 شهدت ازدهاراً مشتركاً بعد عام 2019، تنصدها أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث ساهمت التحويلات التي شهدتها العديد من البلدان في التخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة على الفئات الأدنى من توزيع الدخل.

- **الغاية 10-2:** بالنسبة للبلدان الـ 53 التي لديها بيانات عامي 2015 و 2020، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى نصف متوسط الدخل بمقدار نقطة مئوية واحدة في المتوسط، من 13,4 في المائة إلى 12,5 في المائة. واستمر هذا الاتجاه خلال جائحة كوفيد-19، لأسباب في مقدمتها برامج المساعدة الاجتماعية السخية المنفذة في العديد من البلدان. غير أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى نصف متوسط الدخل لا تزال مرتفعة بشكل مثير للقلق في العديد من البلدان. ففي 17 بلداً، تمثل هذه النسبة أكثر من 20 في المائة من السكان.

- **الغاية 10-4:** شهدت حصة العمال من الناتج الاقتصادي انخفاضا كبيرا على مدى السنوات الـ 15 الماضية، من 54,1 في المائة في عام 2004 إلى 52,6 في المائة في عام 2019. ويمثل هذا الانخفاض 590 دولارا (في تكافؤ القوة الشرائية) لكل عامل في المتوسط. وبما أن الإيرادات المتأتية من العمل مهمة بشكل خاص للفئات الأقل ثراء وضعفا، وبما أن العمال ذوي الدخل المنخفض قد تأثروا بشكل غير متناسب بالأزمة، فإن الانخفاض الملحوظ مثير للقلق.
- **الغاية 10-7:** سجل مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة 127 54 حالة وفاة على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم منذ عام 2015، منها 878 6 حالة وفاة مسجلة في عام 2022. غير أن العدد الحقيقي للأرواح التي فقدت هو بالتأكيد أعلى من ذلك.
- ما فتئ عدد النازحين من بلدانهم بسبب الحروب أو النزاعات أو الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الاضطرابات في النظام العام يزداد سنويا منذ أكثر من عقد من الزمان. وبحلول منتصف عام 2022، بلغ عدد اللاجئين 32,5 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، من بين 103 ملايين من الأشخاص النازحين قسرا. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة اللاجئين لتصل إلى 398 شخصا من كل 100 000 شخص، بزيادة قدرها 87 في المائة عن عام 2015، في ظل استمرار مستويات النزوح القسري في الارتفاع.
- على الصعيد العالمي، أفاد 62,3 في المائة من 138 بلدا تتوافر لديها بيانات في عام 2021 بأن لديها مجموعة واسعة من السياسات العامة لتيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، وحُدِدت على أنها وضعت تدابير سياسية فيما يتعلق بنسبة 80 في المائة أو أكثر من الفئات الفرعية الـ 30 في إطار مجالات المؤشر الستة.
- **الغاية 10-ج:** انخفض متوسط التكلفة العالمية لإرسال تحويلات بقيمة 200 دولار من 9,3 في المائة في عام 2011 إلى 7,42 في المائة في عام 2016 و 6,3 في المائة في عام 2021، وهي نسبة لا تزال تمثل أكثر من ضعف النسبة المحددة في الغاية 10-ج من أهداف التنمية المستدامة وهي 3 في المائة.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة



- 39 - تسببت الجائحة في تحولات كبيرة في أنماط الهجرة، بما في ذلك التحركات الضخمة للأشخاص داخل وخارج المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يكون لتغير المناخ والنزاعات آثار غير متناسبة على المدن. وتعني هذه العوامل أن العالم بعيد عن تحقيق هدف إيجاد مدن مستدامة. وفي العديد من البلدان النامية، ما فتئ عدد سكان الأحياء الفقيرة يتزايد، وهو ما يعرض للخطر هدف توفير السكن اللائق للجميع بحلول عام 2030. ومنذ عام 2015، زاد عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بأكثر من الضعف. ولتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تتركز الجهود على تعزيز القدرات المتعلقة بالتخطيط للتنمية الحضرية، وتحسين الوصول إلى وسائل النقل العام وتعزيز إدارة النفايات.

- **الغاية 11-1:** حتى عام 2020، كان ما يقرب من 1,1 بليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في ظروف شبيهة بظروف العيش في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في ظروف شبيهة بظروف العيش في الأحياء الفقيرة بمقدار بليون شخص على مدى السنوات الثلاثين المقبلة. ويمثل العدد المتزايد من سكان الأحياء الفقيرة مظهراً من مظاهر أزمة السكن، وهو وضع تقاوم في الوقت الراهن في كثير من الحالات بسبب آثار جائحة كوفيد-19.
- **الغاية 11-2:** وفقاً لبيانات عام 2020 الواردة من 1 507 مدن في 126 بلداً، فإن 51,6 في المائة فقط من سكان الحضر في العالم يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق.
- **الغاية 11-3:** وفقاً للبيانات المجمعة من 681 مدينة للفترة 1990-2020، كان التوسع العمراني للمدن على الصعيد العالمي أسرع من معدلات النمو السكاني. وبالنسبة للفترة 2000-2010، بلغ متوسط معدل الاستهلاك السنوي للأراضي 2,0 في المائة، بينما بلغ متوسط معدل النمو السكاني 1,6 في المائة. وقد انخفضت هذه المعدلات إلى 1,5 في المائة و 1,2 في المائة على التوالي للفترة 2010-2020.
- **الغاية 11-6:** في عام 2020، أشارت التقديرات إلى أن المتوسط العالمي لمعدل جمع النفايات الصلبة البلدية في المدن قد بلغ 84 في المائة، وبلغ متوسط النفايات الصلبة البلدية المدارة في المرافق الخاضعة للرقابة في المدن 61 في المائة. أما معدلات جمع النفايات الصلبة البلدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) فهي أقل من 60 في المائة. وتمثل النفايات التي لا يتم جمعها مصدراً للتلوث البلاستيكي وانبعاثات غازات الدفيئة وتشكل مصادر لحضانة الأمراض المعدية.
- **الغاية 11-7:** تشير بيانات عام 2020 الواردة من 1 072 مدينة في 120 بلداً إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع هذه المدن تخصص أقل من 20 في المائة من مساحتها للأماكن العامة والشوارع المفتوحة، أي حوالي نصف النسبة الموصى بها. وفي المتوسط، تمثل الأماكن العامة المفتوحة 3,2 في المائة من الأراضي الحضرية، وهي نسبة ضئيلة وتقل نحو 4 مرات عن نسبة الأراضي المخصصة للشوارع.
- **الغاية 11-أ:** وفقاً لتقييم أجري عام 2021 بشأن الامتثال للسياسات الحضرية الوطنية البالغ عددها 58 سياسة، كانت 55 سياسة (95 في المائة) تستوفي المعيار الأول بشأن "الاستجابة لديناميات السكان"، وكانت 54 سياسة (93 في المائة) تستوفي المعيار الثاني بشأن "ضمان التنمية العمرانية المتوازنة"، وكانت 26 سياسة فقط (45 في المائة) تستوفي المعيار الثالث بشأن مراعاة "زيادة الحيز المالي المحلي"، الأمر الذي يدعو إلى إنشاء المزيد من آليات التمويل للتنفيذ المحلي للتنمية الحضرية المستدامة.
- **الغاية 11-ب:** بحلول نهاية عام 2022، أفاد 102 من البلدان أن لديها حكومات محلية وضعت استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يمثل زيادة عن العدد البالغ 51 بلداً في عام 2015.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



40 - لقد انحرف العالم بشكل خطير عن المسار الصحيح في جهوده المبذولة لخفض نصيب الفرد من المهدر والفاقد من الأغذية إلى النصف بحلول عام 2030. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتوافق ذلك مع حدوث اختلالات في سلاسل الإمداد العالمية وتغيرات في سلوك المستهلك. ويجب أن يكون الاستهلاك والإنتاج المسؤولان جزءاً لا يتجزأ من عملية التعافي من الجائحة. ولكن يتعين أن يجعل الاقتصاد العالمي أيضاً بفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد من خلال زيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للموارد قدر الإمكان مع العمل في الوقت نفسه على تقليل أثارها السلبية إلى أدنى حد. وقد ارتفع معدل الإبلاغ عن الاستدامة على مستوى الشركات ثلاث مرات منذ بداية فترة أهداف التنمية المستدامة، ولكن سيتعين على القطاع الخاص أن يعمل على إدخال تحسينات كبيرة في عملية الإبلاغ عن الأنشطة التي تساهم في أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان تنفيذ السياسات التي تدعم التحول نحو الممارسات المستدامة وفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد.

- **الغاية 12-1:** بين عامي 2019 و 2022، أبلغ 62 بلداً والاتحاد الأوروبي عن اعتماد 485 صكا من صكوك السياسات التي تدعم التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع زيادة الروابط بالالتزامات البيئية العالمية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث والنفايات، فضلاً عن إيلاء اهتمام خاص للقطاعات عالية التأثير. ومع ذلك، فإن الإبلاغ آخذ في التراجع كل عام بنسبة متوسطة 30 في المائة منذ عام 2019، ولا يزال يعكس تفاوتات إقليمية كبيرة حيث أبلغت أوروبا وآسيا الوسطى عن اعتماد أكثر من 50 في المائة من صكوك السياسات العامة.
- **الغاية 12-2:** في عام 2019، بلغ إجمالي بصمة المواد 95,9 بليون طن، وهي كمية قريبة من كمية الاستهلاك المحلي العالمي للمواد وقدرها 95,1 بليون طن. وفي أمريكا الشمالية وأوروبا، كانت بصمة المواد أعلى بنحو 14 في المائة من الاستهلاك المحلي للمواد، بينما كانت البصمة ذاتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل من الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 17 في المائة و 32 في المائة على التوالي.
- **الغاية 12-3:** تقدّر نسبة الفاقد من الأغذية عالمياً بعد مراحل الحصاد في المزارع والنقل والتخزين والبيع بالجملة والتجهيز، والذي يعزى عادة إلى أوجه القصور الهيكلية في البلدان، بنحو 13,2 في المائة في عام 2021، وهي نسبة لم تتغير مقارنة بعام 2016 وبعيدة عن الهدف المتمثل في خفض الفاقد من الأغذية بعد الحصاد إلى النصف بحلول عام 2030.
- **الغاية 12-6:** يظهر تحليل أولي أن حوالي 70 في المائة من الشركات المرصودة نشرت تقارير الاستدامة في عام 2022، أي ما يساوي ثلاث مرات العدد المسجل عام 2016. وتشمل مؤشرات الاستدامة التي أفصحت عنها الشركات على أوسع نطاق السياسات العامة المتعلقة بالمياه والطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والصحة والسلامة المهنيين، وكذلك تنوع مجالس الإدارة. ولا تزال الشركات تزاوّل أنشطتها فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أن 10 في المائة منها فقط تبلغ عن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

- **الغاية 12-7:** في عام 2022، قدمت 67 حكومة وطنية تقارير إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تنفيذ سياسات وخطط عمل الشراء العام المستدام، بزيادة قدرها 50 في المائة عن عام 2020.
- **الغاية 12-ج:** أظهرت البيانات العالمية ارتفاعا في الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري في عام 2021، بعد انخفاض لفترة وجيزة في عام 2020 نتج إلى حد كبير عن انخفاض أسعار الطاقة. وفي عام 2021، أنفقت الحكومات ما يقدر بنحو 732 بليون دولار على الإعانات المقدمة لقطاع الفحم والنفط والغاز، مقابل مبلغ 375 بليون دولار في عام 2020. وهذا الارتفاع يعيد هذه الإعانات إلى مستويات ما قبل عام 2015. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز في عام 2022 إلى زيادة جديدة، إذ كثيرا ما تكون هذه الإعانات مرتبطة بسعر الطاقة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره



41 - بات العالم على شفا كارثة مناخية، والإجراءات والخطط الحالية لمعالجة هذه الأزمة غير كافية. وبدون اتخاذ إجراءات تحويلية بدءا من الآن وعلى امتداد هذا العقد للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بشكل عميق وسريع في جميع القطاعات، سيكون هدف الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى 1,5 درجة مئوية في خطر ومعه حياة أكثر من 3 بلايين شخص. وسيؤدي الفشل في التصرف إلى زيادة حدة موجات الحر والجفاف والفيضانات وحرائق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر والمجاعات. وكان المفروض أن تكون الانبعاثات قد بدأت بالفعل في الانخفاض وسيتم خفضها بمقدار النصف تقريبا بحلول عام 2030 - أي بعد سبع سنوات فقط من الآن. ولمكافحة تغير المناخ وآثاره بحلول عام 2030، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وتحويلية للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية باريس على مستوى جهود التخفيف والتكيف.

- **الغاية 13-1:** انخفض عدد الوفيات والمفقودين بسبب الكوارث لكل 100 000 شخص من السكان انخفاضا مطردا من 1,64 خلال الفترة 2005-2015 إلى 0,86 خلال الفترة 2012-2021. وبلغ متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث 47 337 بالقيمة المطلقة في الفترة 2015-2021. غير أن عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100 000 شخص ارتفع من 1 198 خلال الفترة 2005-2015 ليبلغ 2 113 خلال الفترة 2012-2021. وارتفع عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث من 55 بلدا في عام 2015 إلى 126 بلدا بحلول نهاية عام 2021. وبناء على ذلك، أبلغ ما مجموعه 118 بلدا عن وجود مستوى معين من اتساق سياساتها مع الأطر العالمية الأخرى، مثل خطة عام 2030 واتفاق باريس.

- **الغاية 13-2:** بلغت الزيادة في درجات الحرارة العالمية بالفعل 1,1 درجة مئوية، وذلك بسبب زيادة انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، حيث بلغت مستويات قياسية في عام 2021. وتظهر البيانات الآنية لعام 2022 أن الانبعاثات مستمرة في مسار تصاعدي. وبدلا من خفض الانبعاثات على نحو ما تقتضيه الغاية المتعلقة بالحد من الاحترار، زادت مستويات ثاني أكسيد الكربون بين عامي 2020 و 2021 بمعدل أعلى من متوسط معدل النمو السنوي على مدى العقد الماضي، وباتت بالفعل أعلى بنسبة 149 في المائة من مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وتتجاوز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية المتوقعة في المستقبل على مدى عمر البنية التحتية للوقود الأحفوري، القائم منها والجاري التخطيط لإنشائها، إجمالي صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

التراكمية في المسارات التي تحصر الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية (< 50 في المائة)، دون تجاوز هذه الحدود أو مع تجاوزها بشكل محدود.

• **الغاية 13-3:** يكشف تحليل 100 إطار من أطر المناهج الدراسية الوطنية أن ما يقرب من نصفها (47 في المائة) لا يذكر تغير المناخ. وفي عام 2021، بالرغم من إدراك 95 في المائة من المعلمين لأهمية التدريس بشأن خطورة تغير المناخ، فإن ثلثهم فقط قادرون على شرح آثاره بفعالية في مناطقهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لـ 70 في المائة من الشباب فقط وصف المبادئ العامة لتغير المناخ في عام 2022.

• **الغاية 13-أ:** وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ مجموع التمويل المخصص لأنشطة مكافحة تغير المناخ الذي قدمته وحشدته البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية 83,3 بليون دولار في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة قدرها 4 في المائة مقارنة بعام 2019، لكنه لا يزال أقل من المبلغ المستهدف وقدره 100 بليون دولار. ويظل التمويل المتعلق بأنشطة مكافحة تغير المناخ موجهاً في المقام الأول نحو التخفيف من آثار تغير المناخ؛ غير أن تمويل أنشطة التكيف لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث تقل تدفقات التمويل الدولي إلى البلدان النامية بما يتراوح بين 5 إلى 10 مرات عن الاحتياجات المقدرة.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة



42 - لم تخف حدة الاتجاهات المدمرة المتعلقة بصحة المحيطات. ولا تزال المحيطات، وهي أكبر نظام بيئي في العالم، معرضة للخطر بسبب ارتفاع نسبة التحمض، وفرط المغذيات، وتراجع الأرصدة السمكية، وتزايد التلوث البلاستيكي. وبينما أحرز بعض التقدم في توسيع نطاق المناطق البحرية المحمية ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على مر السنين، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة والتعجيل بها. ويلزم اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة ومنسقة لمواصلة التقدم نحو الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

• **الغاية 14-1:** استمر الاتجاه العالمي في ارتفاع فرط المغذيات في المناطق الساحلية في عام 2022 بما يتجاوز الظروف المرجعية للفترة 2000-2004، وإن كان يختلف نطاقه عن السنوات الأخيرة. وتوجد أعلى المعدلات في بحر العرب.

• **الغاية 14-3:** إن تحمض المحيطات أخذ في الازدياد وسيستمر ما لم يتوقف ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما يهدد النظم الإيكولوجية البحرية والخدمات التي تقدمها. ويبلغ حالياً متوسط درجة الحموضة في المحيط 8,1. وهذا يعني أن المحيط أصبح اليوم أكثر حمضية بنسبة 30 في المائة مما كان عليه في ما قبل الحقبة الصناعية.

• **الغاية 14-4:** لا تزال موارد مصائد الأسماك مهددة بالصيد المفرط والتلوث وسوء الإدارة وعوامل أخرى، بما في ذلك الصيد غير القانوني. وقد تعرض أكثر من ثلث الأرصدة العالمية (35,4 في المائة) للصيد المفرط في عام 2019، بزيادة قدرها 1,2 في المائة منذ عام 2017. وعلى الرغم من التدهور المستمر، فقد تباطأ معدل الانخفاض في السنوات الأخيرة. ومع ذلك،

يستمر الاتجاه في التراجع عن هدف عام 2020 المتمثل في إعادة الأرصد السمكية إلى مستويات مستدامة بيولوجيا.

• **الغاية 14-6:** بحلول نهاية عام 2022، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، إلى 74 دولة طرفا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي أو فعليا 100 دولة. وفي الفترة 2018-2022، أُحرز بعض التقدم على المستوى العالمي في تنفيذ الصكوك المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويمثل اتفاق منظمة التجارة العالمية الجديد بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، الذي اعتمد في حزيران/يونيه 2022، خطوة كبيرة إلى الأمام نحو استدامة المحيطات.

• **الغاية 14-أ:** يغطي المحيط أكثر من 70 في المائة من سطح كوكبنا ويسهم بنسبة 2,5 في المائة من إجمالي القيمة المضافة في العالم، ومع ذلك فإن متوسط النسبة المخصصة لعلم المحيطات في الميزانيات الوطنية للبحوث لم يتجاوز 1,1 في المائة في الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2021.

• **الغاية 14-ب:** على الصعيد العالمي، بلغت درجة تطبيق الأطر التي تعترف بحقوق الوصول إلى مصائد الأسماك الصغيرة النطاق وتحميها أعلى مستوى لها في عام 2022 استنادا إلى البيانات المتاحة، حيث تحققت أعلى درجة في هذا الصدد وهي 5 من أصل 5. غير أن هذه الدرجة لا تعكس حقيقة أن عدد البلدان التي ساهمت في الإبلاغ هو عدد محدود.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي



43 - يواجه العالم أزمة ثلاثية على مستوى الكوكب تتمثل في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. والاتجاه في انحسار الغابات وتدهور الأراضي وانقراض الأنواع يزداد سوءا، مما يشكل تهديدا خطيرا لصحة الكوكب والناس. ولن يتحقق الهدف 15 دون حدوث تحول جذري في علاقتنا ببيئتنا الطبيعية.

• **الغاية 15-2:** يستمر تقلص مساحة الغابات في العالم، من 31,9 في المائة في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل خسارة صافيها 100 مليون هكتار. ويمثل التوسع الزراعي الدافع المباشر لما يقرب من 90 في المائة من عمليات إزالة الغابات على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم على الصعيد العالمي في الإدارة المستدامة للغابات بزيادة كل من مساحة الغابات المصدق على سلامة إدارتها ونسبة الغابات الخاضعة لخطط الإدارة وداخل المناطق المحمية.

• **الغايات 14-5 و 15-1 و 15-4:** شهدت السنوات الأخيرة استمرار تزايد التغطية عالمياً على مدى السنوات الأخيرة لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية والبرية وفي المياه العذبة والجبال لتصل إلى ما يقرب، في المتوسط، من نصف كل موقع مشمول في عام 2022. ومع

ذلك، تباطأ النمو في التغطية التي ظلت متفاوتة إقليمياً، مما يهدد التقدم نحو استعادة هذه النظم الإيكولوجية وحفظها.

- **الغاية 15-3:** فقد العالم سنوياً بين عامي 2015 و 2019 ما لا يقل عن 100 مليون هكتار من الأراضي السليمة والمنتجة، مما أثر على الأمن الغذائي والمائي على الصعيد العالمي. والأنشطة البشرية، التي تكثفت بسبب تغير المناخ، هي الدافع الرئيسي لتدهور الأراضي، مما يؤثر بشكل مباشر على 1,3 بليون شخص. وسيؤدي استمرار تدهور الأراضي بمعدل مماثل إلى تدهور مساحة إضافية قدرها 1,5 بليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030. ولبلوغ الغاية المتمثلة في ضمان عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2030، يلزم تجنب الحالات الجديدة من تدهور الأراضي وإعادة ما لا يقل عن بليون هكتار من الأراضي المتدهورة إلى حالتها الطبيعية.
- **الغاية 15-5:** انقراض الأنواع أمر لا رجعة فيه، وبالتالي فإنه قد يشكل أكبر تأثير للأنشطة البشرية على الطبيعة. وعلى الصعيد العالمي، تدهور مؤشر القائمة الحمراء - الذي يستند إلى التقييمات المتكررة لكل نوع في مختلف مجموعات الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والنخل السرخسي - بنحو 4 في المائة من عام 2015 إلى عام 2023. غير أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية منذ عام 1993، تدهور المؤشر بنسبة 11 في المائة، مع تسارع معدل التدهور كل عقد عن الذي سبقه. وفي عام 2022، خلصت تقييمات شاملة لأنواع الزواحف إلى أن 21 في المائة من الأنواع مهددة بالانقراض. وتشير جميع المؤشرات إلى تدهور في الاتجاهات المؤدية إلى الغاية المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي، والتمكن بحلول عام 2020، من حماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها.
- **الغاية 15-6:** في نهاية عام 2022، كان 68 بلداً قد اتخذ تدبيراً تشريعياً أو إدارياً أو سياساتياً واحداً على الأقل لضمان تشارك المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها على نحو عادل ومنصف وفقاً لبروتوكول ناغويا، وهو ما يمثل زيادة بما عدده 62 بلداً منذ عام 2016). وعلاوة على ذلك، أبلغ 88 بلداً عن وضع تدابير لتنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وهو ما يمثل زيادة بما عدده 76 بلداً منذ عام 2015).
- **الغاية 15-8:** تعتمد اليوم جميع البلدان تقريباً تشريعات وطنية ذات صلة بمنع أو مكافحة الأنواع الدخيلة الغازية، وهي مدمجة أساساً في القوانين المتعلقة بالقطاعات الشاملة مثل صحة الحيوان وصحة النبات ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وقد حرص 87 في المائة منها على تبني الأهداف العالمية. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التركيز على الوقاية من الغزو البيولوجي للعوامل المسببة للأمراض ومكافحتها وإدارتها، ولا سيما مسببات الأمراض الحيوانية المصدر، من أجل التخفيف من آثارها السلبية على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان.
- **الغاية 15-9:** سُجل اتجاه تصاعدي مطرد في عدد البلدان التي تدمج قيم التنوع البيولوجي في النظم الوطنية للمحاسبة والإبلاغ. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت 90 في المائة من البلدان قد وضعت غايات وطنية فيما يتعلق بالهدف 2 من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي. بيد أن

حوالي ثلث البلدان فقط تقدم تقارير تفيد بأنها على الطريق الصحيح لبلوغ غاياتها الوطنية أو تجاوزها. وبالإضافة إلى ذلك، أشار 92 بلداً إلى أنها نفذت نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في عام 2022، وهو عدد من المتوقع أن يزداد خلال السنوات القليلة المقبلة بسبب دور هذا النظام في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



44 - تؤدي النزاعات العنيفة المستمرة والجديدة في جميع أنحاء العالم إلى عرقلة المسار العالمي نحو السلام ونحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويعيش ربع البشرية في مناطق متضررة من النزاعات، وفي منتصف عام 2022، كان أكثر من 100 مليون شخص قد نزحوا قسراً في جميع أنحاء العالم - أي أكثر من ضعف العدد الذي كان موجوداً قبل عقد من الزمن. ويواجه المواطنون أيضاً تحديات في الوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية والضمانات القانونية ولا يكون تمثيلهم كافياً بشكل عام بسبب عدم فعالية المؤسسات. وعلاوة على ذلك، فإن المظالم الهيكلية والتفاوتات والتحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان تجعل من الوصول إلى هدف إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد أمراً بعيد المنال. ومن أجل تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لاستعادة الثقة وتعزيز قدرة المؤسسات على ضمان العدالة للجميع وتيسير التحولات الرامية لدفع التنمية المستدامة.

• **الغاية 16-1: على الصعيد العالمي، سقط حوالي 458 000 شخص ضحية لجرائم قتل في عام 2021 - وهو أكبر عدد من الضحايا يُسجل في السنوات العشرين الماضية. ويمكن أن يعزى الارتفاع الملحوظ في عمليات القتل في عام 2021 جزئياً إلى التداعيات الاقتصادية للقيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فضلاً عن تصاعد العنف المرتبط بالعصابات والعنف الاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان. وبلغ معدل جرائم القتل 5,8 لكل 100 000 شخص، وهو أقل بشكل طفيف مما كان عليه في عام 2015 (حيث بلغ المعدل عندئذ 5,9 لكل 100 000 شخص). ويمثل الرجال والفتيان حوالي 80 في المائة من الضحايا و 90 في المائة من المشتبه بهم.**

- في عام 2022، سجلت الأمم المتحدة 16 988 حالة قتل للمدنيين في النزاعات المسلحة: وهذه زيادة بنسبة 53 في المائة مقارنة بعام 2021، وهي أول زيادة منذ إقرار خطة عام 2030. وقد وقعت أربع من كل عشر حالات وفاة في أوكرانيا. وكانت نسبة النساء في حالات الوفاة واحدة من كل خمس حالات. وارتفعت نسبة الوفيات الناجمة عن الأسلحة

الثقيلة والذخائر المتفجرة بشكل كبير، من 13 في المائة في عام 2021 إلى 39 في المائة في عام 2022، على عكس الانخفاض المطرد خلال السنوات الخمس الماضية⁽²⁾.

- استنادا إلى بيانات الاستقصاءات المستمدة من 114 بلدا، أفاد في المتوسط ما يقرب من 69 في المائة من السكان بأنهم يشعرون بالأمان أو بغاية الأمان وهو يتجولون مشيا بمفردهم بعد حلول الظلام في جميع أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها، وظلت هذه النسبة مستقرة خلال الفترة 2016-2021. وظلت النساء يشعرن بأمان أقل بكثير مقارنة بالرجال.

• **الغاية 16-2:** في 75 بلدا، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، تتوفر عنها بيانات من عام 2014 إلى عام 2022، تعرض 8 من كل 10 أطفال تراوحت أعمارهم من سنة واحدة إلى 14 سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقوبة البدنية في المنزل خلال الشهر السابق. وفي 70 من تلك البلدان، يعاني ما لا يقل عن نصف جميع الأطفال من التأديب العنيف بصفة منتظمة.

- في عام 2020، انخفض عدد ضحايا الاتجار الذين تم رصدتهم في جميع أنحاء العالم لأول مرة منذ 20 عاما، حيث أدت التدابير الوقائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تغيير ديناميات الاستغلال مع عرقلة إجراءات مكافحة الاتجار. وبما أنه من المرجح أن يظل هناك المزيد من الضحايا غير المشمولين بالرصد، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر لتكثيف إجراءات الاستجابة مع الانتشار الحقيقي للجريمة.

- بالنسبة للفترة 2014-2021، كان هناك فقط 55 بلدا، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، لديها بيانات قابلة للمقارنة دوليا بشأن العنف الجنسي ضد الفتيات في مرحلة الطفولة، ولم يقدم سوى 12 بلدا بيانات من هذا القبيل عن الفتيان. وفي المناطق التي لها تقديرات تمثيلية، يتراوح معدل انتشار العنف الجنسي في مرحلة الطفولة (قبل سن الثامنة عشرة) الذي تعرضت له الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 عاما ما بين 1 في المائة في وسط وجنوب آسيا و 7 في المائة في أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

• **الغاية 16-3:** في عام 2021، بلغ عدد نزلاء السجون في العالم 11,2 مليونا، وظل العدد مستقرا نسبيا منذ عام 2015، باستثناء انخفاض مؤقت بين عامي 2019 و 2020. وحوالي 3,4 ملايين من جميع السجناء هم محتجزون لم تصدر أحكام عليهم وظلت نسبتهم بين جميع السجناء عند حوالي 30 في المائة بين عامي 2015 و 2021، وهي نسبة بعيدة عن هدف إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة على قدم المساواة.

• **الغاية 16-4:** في حين أن تعقب الأسلحة هو تدبير رئيسي في عملية التحقيق في منشأ الأسلحة النارية غير المشروعة والكشف عنها، فإن تنفيذ التعقب بشكل منهجي لا يزال يشكل

(2) يشمل هذا الرقم فقط الوفيات المدنية المؤكدة والمثبتة الناجمة مباشرة عن العمليات الحربية في النزاعات المسلحة في إسرائيل وأفغانستان وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والعراق وليبيا ومالي واليمن ودولة فلسطين.

تحديا عالميا. وفي المتوسط، نجحت الدول الأعضاء التي تتوفر عنها بيانات في تعقب ثلث الأسلحة المضبوطة التي كانت هناك إمكانية لتعقبها بين عامي 2016 و 2021.

- **الغاية 16-5:** على الصعيد العالمي، تواجه واحدة من كل سبع شركات تقريبا (15 في المائة) طلبات من موظفين حكوميين للحصول على رشاوى، استنادا إلى البيانات المتاحة على مستوى المؤسسات المستمدة من 154 دولة مشمولة بالاستقصاءات خلال الفترة 2006-2023.
- **الغاية 16-6:** تؤدي الأزمات المتعددة إلى تقويض مصداقية الميزانية في جميع المناطق. وقد انخفض متوسط حالات الخروج عن الميزانية مقارنة بالميزانية المعتمدة من نسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة في عام 2015 إلى النسبة المتوخاة وهي أقل من 5 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، فقد تدهورت مصداقية الميزانية ووصلت نسبة حالات الخروج إلى 10 في المائة تقريبا لبعض المناطق في الفترة 2020-2021.
- **الغاية 16-7:** ثمة في كافة مناطق العالم، باستثناء أوروبا، نقص كبير في التمثيل البرلماني للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 45 عاما، وذلك مقارنة بنسبتهم من السكان الوطنيين.
- **الغاية 16-9:** من خلال تزويد جميع الأطفال بسند إثبات الهوية القانونية منذ اليوم الأول، يمكن حماية حقوقهم وتمكين الجميع من الوصول إلى العدالة والحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي عام 2022، لم يتم التسجيل الرسمي لولادات ربع جميع الأطفال دون سن 5 سنوات في جميع أنحاء العالم. ولم يسجل إلا نصف ولادات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- **الغاية 16-10:** توفر قوانين الوصول إلى المعلومات ضمانات قانونية للحق في الحصول على المعلومات وقد اعتمدها 136 بلدا في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالعدد البالغ 105 بلدان في عام 2015.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة



45 - كان التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة متفاوتا. فمن ناحية، أحرز بعض التقدم في مجالات من قبيل المعونة الإنمائية، وتدفقات التحويلات، والوصول إلى التكنولوجيا. بيد أن تمويل التنمية لا يزال يشكل تحديا رئيسيا، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية وصعود النزعة القومية في بعض أنحاء العالم قد زادت من صعوبة تحقيق التعاون والتنسيق الدوليين. ويعاني العديد من البلدان النامية من مستوى قياسي للتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وأعباء الديون التي تلوح في الأفق، وتزاحم الأولويات، وحيز مالي محدود. وهناك حاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في العمل المنسق لضمان حصول البلدان النامية على التمويل والتقنيات اللازمة للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التمويل

- **الغاية 17-1: استنادا إلى بيانات عام 2021 المستمدة من حوالي 130 اقتصادا، شكلت الإيرادات الحكومية حوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط العبء الضريبي الإجمالي أو الإيرادات المتأتية في شكل ضرائب 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو و 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وكانت نسبة مصروفات الحكومة الممولة من الضرائب مستقرة داخل كل منطقة، واتجهت إلى التقارب في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2019، بلغ المتوسط العام نحو 66 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و 60 في المائة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لكنه انخفض بشكل حاد إلى نحو 52 في المائة في عام 2020، قبل أن يعود ليرتفع إلى نحو 58 في المائة في عام 2021 لكلتا المجموعتين من الاقتصادات.**
- **الغاية 17-2: بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية 206 بلايين دولار (بالأسعار الحالية) في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 15,3 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2021. وهذا هو أعلى معدل نمو مسجل، ويعزى أساسا إلى الإنفاق المحلي على اللاجئين والمساعدات المقدمة لأوكرانيا. ومع ذلك، لا يزال إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي أقل من النسبة المتوخاة وهي 0,7 في المائة، حيث بلغت نسبتها 0,36 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 0,31 في المائة في عام 2021. وعلاوة على ذلك، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى بلدان أفريقيا 34 بليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 7,4 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2021.**
- **الغاية 17-3: أعادت جائحة كوفيد-19 تشكيل الإنفاق على التنمية، مما أدى إلى زيادات كبيرة في الموارد المالية التي جرى حشدتها للبلدان النامية من مصادر متعددة. وقد تجاوزت منح التنمية المستدامة الرسمية مبلغ 100 بليون دولار في عام 2020 ووصلت إلى 118 بليون دولار في عام 2021. وبلغت القروض الرسمية الميسرة 55 بليون دولار والقروض الرسمية غير الميسرة 107 بلايين دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 37 في المائة و 51 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2019. ولكن هذه المبالغ بعيدة كل البعد عن المبلغ الذي تحتاجه البلدان النامية من الآن وحتى عام 2030 من أجل الاستثمار في التحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو مبلغ يقدر بنحو 3,9 تريليونات دولار.**
- **الغاية 17-4: بلغت مستويات ديون البلدان المتقدمة والمنخفضة والمتوسطة الدخل مستويات قياسية خلال الجائحة، مما زاد من احتمال حدوث آثار سلبية على النمو الاقتصادي. وقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 5,6 في المائة في عام 2021 ليصل إلى 9 تريليونات دولار، مدفوعا في المقام الأول بزيادة في الديون قصيرة الأجل. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان 37 بلدا من أصل 69 بلدا من أفقر بلدان العالم إما معرضا بدرجة كبيرة لخطر الوقوع في ضائقة الديون أو يعاني منها بالفعل، في حين**

كان واحد من كل أربعة من البلدان المتوسطة الدخل، التي توجد فيها أغلبية ممّن يعانون الفقر المدقع، معرضا بشدة لخطر حدوث أزمة مالية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **الغاية 17-8:** في عام 2022، كانت نسبة من يستخدمون الإنترنت تقدر بنحو 66 في المائة من سكان العالم (5,3 بلايين) مقارنة بنسبة 40 في المائة (3 بلايين) في عام 2015. وعلى الصعيد العالمي، كان عدد مستخدمي الإنترنت من الرجال أكثر من النساء بمقدار 259 مليون شخص في عام 2022. وكان هناك نمو أبطأ في عدد مستخدمي الإنترنت مقارنة بالنمو المسجل في ذروة الجائحة، مما يعني أنه بدون زيادة الاستثمار في البنية التحتية والمهارات الرقمية، سيظل هدف توصيل الجميع بالإنترنت بحلول عام 2030 هدفا بعيد المنال.
- **الغاية 17-6:** استمر ارتفاع عدد الاشتراكات في شبكات النطاق العريض الثابت باطراد، بمعدل نمو سنوي بلغ 6,7 في المائة في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية، ليصل إلى 18 اشتراكا لكل 100 شخص من السكان في عام 2022 على الصعيد العالمي، مقابل 11 اشتراكا في عام 2015. وفي حين أن التوصيلات الثابتة شائعة بين الأسر المعيشية في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل، فإنها تكاد تكون معدومة في البلدان المنخفضة الدخل بسبب ارتفاع الأسعار والافتقار إلى البنية التحتية.
- **الغاية 17-7:** بلغ إجمالي تجارة التكنولوجيات السليمة بيئيا المشمولة بالتعقب في عام 2020 ما قدره 2 364 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 5 في المائة منذ عام 2015.

التجارة

- **الغايتان 17-10 و 17-12:** بلغ متوسط التعريفات الجمركية المرجحة في جميع أنحاء العالم حوالي 2 في المائة في عام 2020 - وهي نسبة لم تتغير منذ عام 2017، لكنها تمثل انخفاضا عن المتوسط البالغ 2,6 في المائة في عام 2015. وتشير أحدث الأرقام لعام 2020 إلى أن منتجات الزراعة والملابس لا تزال تخضع لأعلى معدلات الرسوم الجمركية، التي تبلغ نحو 6 في المائة، تليها المنسوجات بنسبة 4 في المائة والمنتجات الصناعية بنسبة 1,4 في المائة. ولم يحدث أي تغير في المعاملة التعريفية الخاصة التي توفرها البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.
- **الغاية 17-11:** في عام 2021، بلغت حصة صادرات أقل البلدان نموا في التجارة العالمية للبضائع 1,05 في المائة وظلت هذه الحصة ثابتة تقريبا خلال السنوات الثلاث الماضية. وبالتالي، لم يتحقق هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، من قيمتها البالغة 1,03 في المائة عام 2011. وبلغت حصة جميع صادرات البلدان النامية في التجارة العالمية للبضائع 44,4 في المائة عام 2021، وهي حصة تزيد بمقدار 3,1 نقطة مئوية عما كانت عليه في عام 2016. وقد ازدادت هذه الحصة بشكل مستمر تقريبا على مدى السنوات الخمس الماضية.

البيانات والرصد والمساءلة

- **الغاية 17-18:** في عام 2022، أبلغ 147 بلدا وإقليما عن امتثال تشريعاتها الإحصائية الوطنية للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وفي عام 2022، أبلغ 156 بلدا وإقليما عن تنفيذ خطة إحصائية وطنية مع تمويل 100 من تلك الخطط بالكامل، مقارنة بعام 2016 حيث نفذ 81 بلدا خطة إحصائية وطنية مع تمويل 17 منها بالكامل. ومع ذلك، وبسبب الآثار الطويلة الأمد للجائحة ومحدودية القدرات البشرية والمالية فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، فإن العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية تقوم بتنفيذ خطط استراتيجية منتهية الصلاحية في أنشطتها الإحصائية، وهو ما قد لا يغطي بالكامل أهدافها الإنمائية الآخذة في التطور وما ينشأ من طلبات على البيانات.
- **الغاية 17-19:** انخفض التمويل الدولي للبيانات والإحصاءات إلى 542 مليون دولار في عام 2020، مقارنة بمستويات التمويل البالغة 100 مليون دولار في عام 2019 و 155 مليون دولار في عام 2018 على التوالي. وهذا المعدل يشكل أيضا انخفاضا بنسبة 16 في المائة منذ عام 2015. وفي حين أن هذا الانخفاض يمكن أن يعزى جزئيا إلى التمويل الناجم عن الجائحة والتحويلات التي طرأت على مستوى السياسات، فإنه يمكن أن يعكس التحديات الطويلة الأجل في تعميم أنشطة البيانات، ومحدودية قاعدة الجهات المانحة، وتراجع الإحصاءات على سلم الأولويات الاستراتيجية.

ثالثا - الانطلاق نحو مستقبل أفضل للجميع

46 - إن الصورة الواقعية التي ترسمها حالة التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند منتصف الطريق إلى الموعد النهائي لتحقيقها المحدد في عام 2030 هي دعوة مدوية للعالم من أجل مضاعفة جهودنا للقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتغلب على أزمة الكوكب الثلاثة. وعدم الاستجابة لهذه الدعوة سيؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والنزوح، واستمرار تآكل الثقة في المؤسسات العامة، وقلب الاقتصادات رأسا على عقب، كما سيؤدي إلى تغييرات وجودية لا رجعة فيها في بيئتنا الطبيعية. وقبل كل شيء، سيتسبب ذلك في معاناة هائلة للأجيال الحالية والمقبلة وخاصة بين أفقر وأضعف الأشخاص والبلدان في العالم.

47 - ولكن يمكننا أن نغير دفة الأمور. وعلى الرغم من أن الصورة العامة مقلقة للغاية، فإن البيانات تقدم أيضا لمحة عما يمكن تحقيقه. فهي تُظهر التقدم المحرز في عدد من المجالات الرئيسية التي تشمل الطاقة وإمكانية الوصول إلى الإنترنت وأكثر من ذلك. وهناك أيضا أدلة وافرة على أن التحول الذي تتطلبه الأهداف هو تحول ينطوي على فرص هائلة، وفي السنوات التي تلت عام 2015، رأينا الحكومات والشركات والقطاع الخاص وعامة الناس يتبنون أهداف التنمية المستدامة.

48 - ولا تزال أهداف التنمية المستدامة بمثابة بوصلة حقيقية للإلهام والاتحاد، ومن الممكن إحراز تقدم تحويلي حتى في مواجهة الشدائد. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الجيل مهياً بمعارف وتقنيات وموارد غير مسبوقة في التاريخ وقادر على الاستفادة من مجموعة واسعة من الأطر المعيارية. وكي نشق طريقنا نحو مستقبل أفضل للجميع، علينا أن نسخر هذه الميزة لانتشار مئات ملايين الأشخاص من براثن الفقر،

والنهوض بالمساواة بين الجنسين، ووضع عالمنا على مسارات تؤدي إلى انخفاض الانبعاثات بحلول عام 2030، وضمان حقوق الإنسان للجميع.

49 - ويقدم تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023 ملخصاً للأدلة التي توضح أنه يمكننا توجيه التحول نحو تحقيق نتائج مستدامة ومنصفة. وتكمل الأقسام التالية النتائج التي توصل إليها التقرير وتزود الدول الأعضاء بالتحليلات والتوصيات الرامية لإطلاق العنان للتحولات السريعة والعميقة اللازمة لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وستسعى منظومة الأمم المتحدة إلى حشد الدعم اللازم لعدد منها، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات العالية التأثير في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والفترة التي تعقبه.

50 - وإنني أحث قادة العالم على الاجتماع في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لتقديم خطة إنقاذ من أجل الناس والكوكب تتمحور حول تحقيق الإنجازات الرئيسية التالية:

- تهيئة نظم الحوكمة والمؤسسات بما يلزم من أجل تحقيق تحول مستدام وشامل للجميع.
- إعطاء الأولوية للسياسات والاستثمارات ذات الآثار المضاعفة عبر مختلف الأهداف.
- ضمان تحقيق زيادة ملحوظة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وإيجاد بيئة عالمية مواتية للبلدان النامية.

ألف - تهيئة نظم الحوكمة والمؤسسات بما يلزم من أجل تحقيق تحول مستدام وشامل للجميع

51 - إن تحقيق التغيير بالسرعة والنطاق اللذين تتطلبهما أهداف التنمية المستدامة يستلزم أكثر من أي وقت مضى بذل المزيد من جانب المؤسسات العامة والقادة السياسيين. ويتطلب اتخاذ قرارات جريئة، ونقل الموارد من قطاع إلى آخر، وإيجاد بيئة تنظيمية جديدة، والنشر المناسب للتكنولوجيات الجديدة، والنهوض بمنظورات كلية أطول أجلاً، وحشد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وبناء القدرة على المضي في تغييرات كاسحة مع تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي⁽³⁾. ويمثل كل بعد من هذه الأبعاد تحديات للقيادة السياسية ونظم الحوكمة العامة. وهذه الأبعاد مجتمعة تشكل مجموعة من المطالب التي لم تُنشأ نظم الحوكمة المعاصرة لتلبيتها. ولذلك فمن الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتزويد نظم الحوكمة بما يلزمها لتحقيق التحول.

52 - ومنذ عام 2015، استجابت الحكومات لأهداف التنمية المستدامة بعدة طرق. ومع ذلك، تبين الاستعراضات الوطنية الطوعية والدراسات البحثية أن تبني أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني لم يحقق بعد "التأثير المعياري والمؤسسي اللازم، بدءاً من العمل التشريعي إلى إجراء تغييرات في تخصيص الموارد"⁽⁴⁾. ويجب أن تصبح أهداف التنمية المستدامة أكثر من مجرد وسيلة للإبلاغ عن التغيير. إذ يجب أن تصبح نجماً يُهتدى به وتتشكل على أساسه السياسات والميزانيات والمؤسسات الوطنية والتخطيط الإنمائي الوطني الطويل الأجل. ويجب أن تصبح الأهداف هي المحور الأساسي في الأعمال التي ينشغل بها رؤساء البلدان ورؤساء الوزراء والبرلمانات والقطاع الخاص.

(3) انظر www.idlo.int/system/files/event-documents/2021_sdg16_conference_report_05072021.pdf

(4) انظر www.nature.com/articles/s41893-022-00909-5

53 - وتحفيز التحول وتوجيهه ودفعه أمر معقد ويمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى عواقب أو تنازلات غير مقصودة. وينبغي أن تتوافر لدى المؤسسات العامة والموظفين العموميين القدرات والاستراتيجيات اللازمة لإعادة النظر باستمرار في تنفيذ السياسات وتعديلها من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد والاستفادة من أوجه التأثير، مع فهم التنازلات أو الوقوف على حلقات العمليات التي تصب في بعضها البعض بسبل من بينها الاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمل. كما يجب أن تتمكن هذه الجهات من العمل على مستوى مختلف القطاعات والمساهمة، من خلال جوانب من بينها مواءمة الميزانية، في نهج يشمل الحكومة بأكملها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمور الأساسية أيضا قدرة المؤسسات على توجيه التكنولوجيات الرقمية والاستفادة منها، بطريقة منصفة وشاملة للجميع، وكذلك القدرة على العمل في انسجام مع القطاع الخاص وغيره للنهوض بالمصلحة العامة.

54 - ومن المسلم به أن عملية التكيف مع السياق المحلي، التي تركز على مبدأ الحوكمة المتعددة المستويات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، هي نهج رئيسي يدفعنا بشكل جماعي نحو مزيد من الشمول والاستدامة. وتؤدي الحكومات المحلية والإقليمية دورا رئيسيا في هذه العملية حيث ترتبط نسبة 65 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة بعمل هذه الحكومات ولاياتها. وهذه الحكومات، بكونها دائرة الحكومة الأقرب إلى المجتمعات المحلية، ضرورية لمعالجة تآكل العقد الاجتماعي وحماية مجتمعاتنا وسط الأزمات العالمية المتقاطعة. ومنذ عام 2018، ساعدت الحركة العالمية للاستعراضات المحلية الطوعية في إيجاد زخم غير مسبوق لعملية التكيف مع السياق المحلي. وقد جرى القيام بما يزيد عن 200 استعراض من الاستعراضات المحلية الطوعية حتى الآن، حيث سلطت هذه الاستعراضات الضوء على العمل المحلي مقارنة بالعمل الوطني والعمليات الدولية وأبرزت الدور الذي يضطلع به. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت استعراضات المحلية الطوعية في أوجه التقدم المحرز في جميع أبعاد عملية تكيف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي - بما يشمل الابتكارات في البيانات، والتخطيط واتساق السياسات، وتطوير المشاريع وتمويلها. ومع ذلك، لا تزال موارد الحكومات المحلية والإقليمية - المالية والبشرية والتقنية - في جميع أنحاء العالم محدودة، مما يعوق قدراتها على تقديم الخدمات الأساسية ودفع عجلة التنمية على الصعيد المحلي.

55 - والقطاع الخاص هو محرك حاسم للإنتاجية والعمالة والنمو. ويدرك قادة الأعمال بشكل متزايد مدى ضرورة أخذ عوامل الاستدامة في الاعتبار والتعجيل بذلك لتحقيق النجاح على المدى الطويل. وتتعهد الشركات يوميا بالتزامات متعلقة بالاستدامة والمناخ. ويجب مساءلتها عن تلك الالتزامات، ويجب أن تقي بها. ويجب تعديل نماذج حوكمة الشركات وهياكل الحوافز والممارسات التشغيلية لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تيسر السياسات واللوائح عملية صنع القرار على الأجل الطويل، بما في ذلك تسعير العوامل الخارجية والإلغاء التدريجي للإعانات الضارة، ويجب أن نرى تحسنا في شفافية ومصادقية علامات وتصنيفات الاستدامة، وضمان بذل جميع الجهود للقضاء على الممارسات المتفشية المتمثلة في "التنمية الأخضر" و "الاستغلال الانتهازي لأهداف التنمية المستدامة".

56 - والثقافة هي منفعة عامة عالمية وعامل حاسم للتمكين والدفع لإحراز تقدم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. والثقافة هي بمثابة مصدر للمعرفة والقيم والتواصل، وهي عامل مساهم في تحقيق الاستدامة البيئية وموَلد للنشاط الاقتصادي والوظائف. واحترام التنوع الثقافي وتنوع الأديان والمعتقدات، فضلا عن الحوار والتفاهم بين الثقافات، هي أيضا أمور حاسمة لتعزيز التماسك الاجتماعي واستدامة السلام. ومع

ذلك، ما زال هناك نقص في التقدير والاستغلال الكافيين لدور الثقافة واحترام التنوع الثقافي في الدفع نحو إحراز تقدم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ومن شأن زيادة النظر في دور الثقافة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك ضمن المؤشرات ذات الصلة - أن يولد زخما مهما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الآن وحتى عام 2030.

57 - ومن الضروري الحصول على بيانات مصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب. ويمكن أن تضاعف هذه البيانات من كفاءة وفعالية الإنفاق المحلي والإنمائي، مما ينتج عنه "عوائد البيانات" لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تقتصر العديد من البلدان إلى الموارد والقدرات اللازمة للاستجابة للطلبات على البيانات، وكما هو موضح في الفرع الثاني أعلاه، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية الجغرافية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفي حسن توقيتها وتصنيفها. والإنفاق المحلي على البيانات والإحصاءات منخفض، وقد شهد حوالي 40 في المائة من مكاتب الإحصاء الوطنية انخفاضا في التمويل أثناء الجائحة. وهناك القليل من الشفافية حول الدعم الذي يقدمه المانحون في هذا المجال، وقدرت إحدى الدراسات أن الإنفاق على التعاون الإنمائي فيما يتعلق بالبيانات قد انخفض بأكثر من 20 في المائة بين عامي 2018 و 2020. وهناك فرص جديدة تطرحها زيادة استخدام مصادر البيانات الجديدة والنهج المبتكرة، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية، والاستشعار عن بعد، والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، والاستعانة بمصادر جماعية خارجية، والأساليب النوعية، والبيانات التي ينتجها المواطنون، وبيانات القطاع الخاص، وإن لم تخل هذه المجالات من المخاطر والتحديات الخاصة بها. ومن الضروري إيجاد إدارة قوية للبيانات والإلمام بثقافة البيانات ووضع سياسات لحماية البيانات، ولكن حوالي نصف أقل البلدان نموا فقط لديها اليوم قوانين من هذا القبيل⁽⁵⁾. ويجب أيضا أن يصبح الدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين أكثر تماسكا وفعالية. ويمكن القيام بما هو أكثر بكثير لتعزيز منظومات البيانات.

58 - ويعدّ التواصل الفعال مع الجمهور العالمي والمتابعة الفعالة للالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وجهود تنفيذها أمرا أساسيا لفهم التقدم المحرز وتعزيز الملكية العامة والوقوف على الأهداف الرئيسية. وبحلول تموز/يوليه 2023، سيكون 188 بلدا قد أجرى استعراضات وطنية طوعية - وهذه الاستعراضات هي الأداة المركزية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها على الصعيدين العالمي والوطني. وبشكل عام، حسّنت البلدان عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، وأشركت أصحاب المصلحة بشكل أكثر انتظاما وعملت على الجمع بين أدوات التحليل المتعددة. كما كان للاستعراضات الوطنية الطوعية أثر غير مباشر على الصعيد دون الوطني، وكان من الأمثلة الرئيسية على ذلك تزايد عدد الاستعراضات المحلية الطوعية. ولما كانت أهداف التنمية المستدامة بعيدة جدا عن المسار الصحيح، واستنادا إلى الدروس المستفادة منذ عام 2015، فقد حان الوقت للارتقاء بمستوى إجراءات متابعة أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أن يكون هناك تحول في بؤرة الاهتمام، فبدلا من أن يكون الاهتمام منصبا على الإبلاغ عن الإجراءات الوطنية إلى جمهور دولي، ينبغي أن يركز على تعزيز المساءلة الوطنية عن التقدم والتحول. وهذا يستدعي الإدراج المنهجي لجهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نظم الرقابة الوطنية، وتعزيز التقييمات المستقلة للتنفيذ الوطني، وزيادة مشاركة العلماء في الرصد والاستعراض وإعادة التفكير بشكل جوهري في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية.

(5) انظر <https://unctad.org/page/data-protection-and-privacy-legislation-worldwide>

الإجراءات ذات الأولوية:

- دعوة جميع البلدان إلى التعهد بالتزام وطني في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، بتحقيق تحول فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بسبل من بينها وضع معايير مرجعية وطنية للحد من الفقر وعدم المساواة، وجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة محورا رئيسيا في آليات التخطيط والرقابة الوطنية ومواءمة الميزانيات الوطنية ودون الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.
- الاستثمار في قدرات القطاع العام والبنية التحتية للوقوف على التنازلات ودفع التغيير على نطاق واسع، وتمكين عملية صنع القرارات المعقدة، والاستفادة من التقنيات الرقمية، وتعزيز الشراكات المتعلقة بالتنفيذ.
- الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه الحكومات المحلية ودون الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال أمور من بينها تصميم أطر تمكينية وطنية تتيح للحكومات دون الوطنية الوفاء بالمسؤوليات المخولة إليها وتعزيز قدراتها ومواردها للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، مع المساهمة في التخفيف من حدة الأزمات وفي جهود التكيف والتأهب والتعافي في هذا الصدد، مع الارتكاز على مبادئ الحوكمة المتعددة المستويات وتعدد أصحاب المصلحة والتعاون المتعدد القطاعات.
- تشجيع وضع سياسات فعالة وإطار تنظيمي مناسب لدعم مواءمة نماذج الحوكمة في القطاع الخاص وممارسات التشغيل ومتطلبات الكشف عن البيانات مع الأهداف في مجال التنمية المستدامة.
- مراعاة الواجبة لإسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي.
- اتخاذ إجراءات لجني ثمار عوائد البيانات مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا من خلال العمل على توفير البيانات فيما لا يقل عن 90 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة في كل بلد بحلول عام 2027، وزيادة التمويل المحلي للبيانات والإحصاءات بنسبة 50 في المائة عن المستويات الحالية بحلول عام 2030، وتبني مصادر جديدة للبيانات ونهج مبتكرة، واعتماد سياسات لحوكمة البيانات وحمايتها. وينبغي للمانحين أيضا أن يلتزموا بزيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المرسودة للبيانات إلى 0,7 في المائة على الأقل بحلول عام 2030، من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة.
- الارتقاء بمستوى رصد أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها من خلال تعزيز التقييمات المستقلة للتنفيذ، وتكثيف التعاون مع البرلمان والمجتمع المدني، وتركيز الاستعراضات الوطنية الطوعية على الالتزامات الوطنية بتحقيق تحول فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء نظم تسجيل رسمية للاستعراضات المحلية الطوعية ودعم مواصلة تطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعانة بالبيانات المصنفة.

باء - إعطاء الأولوية للسياسات والاستثمارات التي ستسهم في دفع عجلة التحولات العادلة وتطلق العنان للتقدم عبر مختلف الأهداف

59 - في عام 2015، تم الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة من الأهداف التي لا يمكن تحقيقها الواحد تلو الآخر أو بمعزل بعضها عن البعض. ويقدم تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في نسختيه الصادرتين عامي 2019 و 2023 حجة مبنية على الأدلة مفادها أن التحول نحو التنمية المستدامة لن يكون ممكناً بدون اتخاذ إجراءات تعالج منظومات الأهداف والغايات. وهناك حاجة إلى إجراءات سياساتية كي تدفع التحولات الرئيسية وكي تكون بمثابة عوامل مضاعفة تعزز التقدم عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة. وستحدد الأولويات والسياقات الوطنية المزيج الدقيق المطلوب من السياسات والتدخلات، ولكن الأمر الذي سيساعد في بناء نهج كلي هو الجمع بين الإجراءات والجهات الفاعلة الموجهة نحو عدم ترك أي شخص خلف الركب مع تلك التي توازن بين رفاه الإنسان والاعتناء بالطبيعة.

1 - سد الفجوات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

60 - كشفت الأزمات الأخيرة عن تفاوتات في آليات التكيف وعمقت الفجوات عبر مختلف أبعاد الرفاه. وكما يبين الفرع الثاني أعلاه من هذا التقرير، فإن التقدم المستمر منذ عقود لتضييق فجوة التفاوت في الدخل العالمي قد انتكس في الوقت الراهن، إذ يتزايد عدد الأشخاص الفارين من النزاعات بمعدلات لم يُسجل مثلاً من قبل، كما يتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة. وأكثر الفئات تأثراً بهذه الانتكاسات هي فئات النساء والفئات والسكان الضعفاء والمهمشين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا والشعوب الأصلية.

61 - ويجب على العالم أن يعمل على سد الفجوات وتحسين رفاه من هم أكثر تضرراً عن الركب، بما يسهم بالتالي في تحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود على الصعيد العالمي. ويمكن أن يكون للإجراءات المتخذة في المجالات المبيّنة أدناه أيضاً تأثيرات مضاعفة عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة.

توفير حماية اجتماعية شاملة وقابلة للتكيف وقادرة على الاستجابة للصدمات، وتعزيز الإجراءات الرامية لتوليد فرص العمل من أجل تحقيق انتقال عادل

62 - تشكل تدابير توفير الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل والاحتفاظ بالوظائف الملاذ الوحيد لشرائح كبيرة من المجتمع لا توجد لديها هوامش أمان مالية، وهي أداة حاسمة للحد من الفقر ومنعه، لا سيما عندما تقع الأزمات. وخلال الجائحة، سارعت العديد من الحكومات إلى توسيع تغطية الحماية الاجتماعية أو مزاياها، وكان ذلك في الغالب باستخدام الأدوات الرقمية، لكن العديد من جوانب هذه الحماية كان عبارة عن مدفوعات لمرة واحدة أو عن حلول قصيرة الأجل⁽⁶⁾. وقد نُفذ معظم هذه التدابير الإضافية للحماية الاجتماعية والاحتفاظ بالوظائف في الاقتصادات المتقدمة التي لديها الموارد اللازمة للقيام بذلك، بينما تواجه

(6) Maya Hammad, Fabianna Bacil and Fábio Veras Soares, *Next Practices—Innovations in the COVID-19*

social protection responses and beyond (UNDP, 2021)، متاح على الرابط التالي:

<https://socialprotection.org/discover/publications/next-practices-innovations-covid-19-social-protection-responses-and-beyond>

العديد من الحكومات في البلدان النامية الآن احتمال الاضطراب إلى إلغاء هذه التدابير استجابة لضغوط المالية العامة المتزايدة.

63 - وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تستبعد تغطية الحماية الاجتماعية أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، من قبيل العاملين في القطاع غير الرسمي، ولا سيما النساء⁽⁷⁾. فعلى سبيل المثال، لا يحصل سوى 28 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على استحقاقات الإعاقة على الصعيد العالمي، ولا تتجاوز هذه النسبة 1 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل⁽⁸⁾. ومن المرجح أيضا أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي إلى إجبار المزيد من العاملين على قبول وظائف أقل جودة وذات أجور متدنية تقتصر على الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية. ومن المؤكد أن الحاجة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة وفرص العمل اللائق ستزداد أيضا مع تسارع عمليات الانتقال إلى الأنظمة الاقتصادية الخضراء والرقمية، ومع تكشف التحولات الديموغرافية.

64 - وعلى الرغم من التأثير المدمر للأزمات الحالية المتتالية على الحماية الاجتماعية وفرص كسب العيش، فقد سلطت هذه الصدمات الضوء أيضا على الفرص المتاحة لدفع عجلة التقدم. وفي الوقت الحالي، هناك فرصة سانحة لترسيخ بعض المكاسب والتعلم من التجارب الإيجابية، مع وجود تأثيرات يمكن أن تمتد عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة⁽⁹⁾. ويمكن للحماية الاجتماعية التي تتسم بالدينامية في كل من التغطية ووسائل التوزيع أن تعزز القدرات اللازمة من أجل مواجهة الأزمات. وهناك أيضا حاجة استثمارية قوية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ودعم خلق فرص العمل: فالاستثمار في اقتصاد الرعاية، على سبيل المثال، يمكن أن يولد 280 مليون وظيفة على مستوى العالم، في حين أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري يمكن أن يضيف 100 مليون وظيفة، وذلك بحلول عام 2030 في الحالتين. ويمكن للعائدات المتأصلة من خلق فرص العمل هذه أن تحرك حلقة مثمرة يمكن أن تؤدي إلى تسريع وتيرة التحولات العادلة وإلى إيجاد مجتمعات أكثر مرونة وشمولا وإنصافا للجميع. وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف الأولية اللازمة في بعض الحالات، فإن الاستثمار في هذه المجالات سوف يسفر عن نتائج طويلة الأجل تفوق بكثير التكاليف الفورية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم وأوضاع هشاشة الديون، فإن من الممكن، بل ومن الواجب، إيجاد تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة لدعم الحماية الاجتماعية وخلق فرص عمل لائقة. ويقدم مسرّع الأمم المتحدة العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل التحولات العادلة، الذي أعلن عن إنشائه في أيلول/سبتمبر 2021، الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات استثمارية تتسم بالشمول والتكامل بهدف إيجاد وظائف لائقة مع توفير الحماية الاجتماعية، من أجل دعم التحولات العادلة للجميع. كما يهدف المسرّع إلى إنشاء أطر تمويل وطنية وتعبئة الموارد المحلية والدولية العامة والخاصة

(7) انظر www.wiego.org/resources/long-economic-covid-worlds-working-class-infographic.

(8) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19"، أيار/مايو 2020، متاح باللغة الإنكليزية عبر الرابط التالي: <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-05/Policy-Brief-A-Disability-Inclusive-Response-to-COVID-19.pdf>.

(9) International Labour Organization, Food and Agriculture Organization of the United Nations and United Nations Children's Fund (UNICEF), *UN collaboration on social protection: Reaching consensus on how to accelerate social protection systems-building* (Geneva, 2022), التالي: <https://socialprotection.org/discover/publications/un-collaboration-social-protection-reaching-consensus-how-accelerate-social>.

بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل 4 بلايين شخص وبهدف إيجاد 400 مليون وظيفة جديدة لائقة بحلول عام 2030.

الإجراءات ذات الأولوية:

- توسيع نطاق الاستثمار في توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانيات الوطنية، وإجراء تغييرات مؤسسية للنهوض بنهج متكامل يهدف لتحقيق حماية اجتماعية تشمل الجميع وتستوفي مقومات القدرة على التكيف و مواجهة الصدمات، وخلق فرص عمل جديدة ولائقة في اقتصادات الرعاية والاقتصادات الرقمية والخضراء.
- حشد الجهود السياسية من خلال مسرّع الأمم المتحدة العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل التحولات العادلة لتوجيه الأموال من المصادر الدولية والوطنية والعامّة والخاصة، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية، نحو هذا الهدف.
- استحداث سياسات فعالة تهدف إلى تحسين أداء سوق العمل لمساعدة العمال على تطوير مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة للحفاظ على وظائفهم أو تغييرها، والتكيف مع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي، وإيجاد سبل للخروج من حلقة الفقر.
- الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الرقمية لتوسيع قاعدة الأسس اللازمة - بما في ذلك السجلات والهويات الرقمية والشمول المالي، والتي يمكن على أساسها بناء نظم أكثر شمولاً ودينامية وتكيفاً في مجال الحماية الاجتماعية.

الاستثمار في النساء والفتيات

65 - ستؤدي المعدلات الحالية للتقدم نحو المساواة بين الجنسين إلى ترك نصف سكان العالم ونصف القوة العاملة في العالم خلف الركب. وما فتئ التكافؤ بين الجنسين على مستوى المشاركة في القوة العاملة يتباطأ منذ عام 2009 - وشهد انتكاساً في عام 2020⁽¹⁰⁾. وتكسب النساء حوالي نصف ما يكسبه الرجال ويتحملن حصة غير متناسبة من أعمال الرعاية، المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، وهي حصة زادت خلال الجائحة⁽¹¹⁾. وأفادت التقارير بأن معدلات العنف ضد المرأة قد زادت بشكل كبير خلال الجائحة. ووفقاً لأحد المقاييس، فإن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون أعلى بنسبة 20 في المائة تقريباً في حال سدّ جميع الفجوات بين الجنسين في العمالة⁽¹²⁾. وتحقيق ذلك يتطلب تفكيك القوانين التمييزية، وتغيير الهياكل والمعايير الاجتماعية القائمة، واستخدام تدابير وحصص خاصة للاستثمار المحدد الأهداف في المرأة.

(10) World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2022 (Geneva, 2022)، متاح على الرابط التالي: www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2022/.

(11) "Caregiving in Crisis: Gender inequality in paid and unpaid work during COVID-19" (2021)، متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/caregiving-in-crisis-gender-inequality-in-paid-and-unpaid-work-during-covid-19-3555d164.

(12) انظر <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37062>.

66 - وهناك أيضا تغييرات جذرية في سكان العالم. ووفقا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخرا، من شأن زيادة التكافؤ في القوة العاملة أن يسهم بالمزيد في دعم الاقتصادات في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة وتخفض فيها الخصوبة، بدرجة تفوق ما يمكن تحقيقه بتحديد أهداف تتوخى تمكين النساء من إنجاب المزيد من الأطفال. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى ارتفاع حاد في عدد حالات الحمل غير المقصود كل عام، على الصعيد العالمي، بلغ 121 مليون حالة، أو بمعدل 331 000 حالة حمل في اليوم. ويشكل ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة ووضع سياسات مراعية للأسرة أفضل الطرق لضمان قدرة السكان على تحقيق أهدافهم الإنجابية الفردية والوصول بمساهماتهم في المجتمع إلى المستوى الأمثل.

الإجراءات ذات الأولوية:

- الاستفادة من التدابير والحصص الخاصة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية؛ والتعجيل بالإدماج الاقتصادي للمرأة من خلال سد الفجوة الرقمية، والاستثمار في الشركات المملوكة للنساء، والحد مما هو ملقى على النساء والفتيات من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعباء المنزلية.
- تفكيك جميع القوانين والممارسات التمييزية، واتخاذ إجراءات لتشكيل المعايير الاجتماعية التي تعزز المساواة بين الجنسين وضمان إمكانية تمتع الجميع بالحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية.
- سن القوانين ووضع خطط الاستجابة للطوارئ بما يكفل منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، بحلول عام 2025.

جعل التحول الرقمي يعمل لصالح الجميع

- 67 - تقف الفجوات الرقمية المستمرة بين البلدان وداخلها في طريق إحراز تقدم واسع النطاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقنيات الرقمية وتعيق استخدام المصادر الجديدة للبيانات. وينبغي معالجة هذه الثغرات على مستوى كلي، أي ليس على مستوى الحكومة بأكملها فحسب، بل أيضا على مستوى المنظومة بأكملها، بدعم من المجتمع الإنمائي العالمي.
- 68 - وفي إطار التعامل مع التحول الرقمي الذي يشكل سيفا ذا حدين، فإن جهود إدارة المخاطر الرقمية والأضرار الرقمية والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات تتطلب القيام باستثمارات في بنية تحتية رقمية شاملة للجميع ويمكن الوصول إليها لضمان أن يكون الاتصال الإلكتروني متاحا للجميع بشكل مجد. والفجوات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات وشبكات الاتصال والبنية التحتية، فضلا عن عدم كفاية الفرص المتاحة لفئات من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى التكنولوجيات ذاتها، لها آثار كبيرة على حقوق الإنسان والتنمية. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع الوصول إلى منتجات وخدمات التكنولوجيا المعينة حاليا سوى واحد فقط من كل عشرة أشخاص في العالم⁽¹³⁾. ويمكن أن يسهم انتشار علم التحكم الآلي والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والمتنقلة في دعم رفاه الإنسان

(13) انظر www.who.int/health-topics/assistive-technology#tab=tab_2.

ودعم أهداف التنمية المستدامة. ويعد تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والإلمام بثقافة البيانات داخل القطاع العام وخارجه خطوة حاسمة أخرى ينبغي أن تركز على الاعتماد على الذات والتعلم مدى الحياة. ويمكن للشراكات الرقمية الفعالة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين أن تنتج تطبيقات تهدف لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجري حالياً وضع اتفاق رقمي عالمي من جانب الدول الأعضاء، وسيكون ذلك خطوة كبيرة في اتجاه جعل التكنولوجيات الرقمية تعمل من أجل الصالح العام.

الإجراءات ذات الأولوية:

- الاستثمار في البنى التحتية الرقمية الأساسية الشاملة للجميع والتي يسهل الوصول إليها لضمان أن يكون الاتصال الإلكتروني متاحاً للجميع بشكل مجد و تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وثقافة البيانات داخل القطاع العام وخارجه.
- تحفيز الشراكات الرقمية مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لإنتاج تطبيقات تعزز إحراز تقدم في مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اعتماد نهج توفير الخدمات الأساسية في جميع مراحل الحياة ومعالجة أزمة التعليم العالمية على وجه السرعة

69 - يمكن للاستثمارات المبكرة والمتسقة في إتاحة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي تحقيق الإدماج الاجتماعي أن تحسن آفاق العمل والرفاه في مرحلة لاحقة من الحياة، وهذه الاستثمارات أساسية لإقامة عقد اجتماعي متين. فالتدخلات خلال مرحلتين الطفولة المبكرة والمراهقة يمكنها أن تحول دون القيود التي تظهر لاحقاً وأن تدعم الارتقاء في السلم الاجتماعي والاقتصادي، في حين يمكن للتدخلات في سن البلوغ أو ما بعده أن تساعد الأفراد على التعافي من حالات حرمان سابقة. غير أن النظم لا تزال تتبع اليوم نهجاً مجزأً. وتؤدي محدودية التركيز على نهج يربط بين الأجيال ويشمل جميع مراحل الحياة وعدم حصول كبار السن بما فيه الكفاية على فرص التدريب إلى إعاقة قدرتهم على مواصلة العمل أو إيجاد عمل جديد.

70 - وتوفير التعليم الجيد الشامل للجميع شرط أساسي لإعداد شباب اليوم للوظائف التي تتطلب مهارات عالية وهو عامل مساهم رئيسي في الصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين والتخفيف من آثار تغير المناخ⁽¹⁴⁾. غير أنه على خلفية فرص التعلم الضائعة بسبب الجائحة، يمر التعليم اليوم بأزمة خطيرة. ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، قد تصل نسبة الأطفال الذين يعانون من "فقر التعلم" - أي الأطفال غير القادرين على قراءة وفهم عبارة بسيطة عن الحياة اليومية في سن العاشرة - إلى 70 في المائة⁽¹⁵⁾، في حين يعاني الأطفال ذوو الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى بشكل غير متناسب في هذا المجال. وحسبما أبرز

E.C. Cordero, D. Centeno and A.M. Todd, *The role of climate change education on individual lifetime carbon emissions* (Université du Québec à Montréal, Canada, 2020) <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0206266> (14)

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), UNICEF and World Bank, *The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery* (Washington, D.C., Paris and New York, 2021)، متاح على الرابط التالي: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/416991638768297704/pdf/The-State-of-the-Global-Education-Crisis-A-Path-to-Recovery.pdf> (15)

في قمة تحويل التعليم لعام 2022، فإن إنهاء الأزمة الحالية وجعل التعليم بالمستوى الملئم لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحاً على الصعيد العالمي يتطلبان تغييراً جذرياً في كيفية تعامل الحكومات والمجتمع الدولي مع التعليم وكيفية استثمار كل منهما فيه. وتبين التحليلات الحديثة أن هناك حاجة إلى ما يقرب من 100 بليون دولار سنوياً لتتمكن البلدان من الوفاء بمعاييرها الوطنية المتعلقة بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وسيتناول هذا التحدي بالتفصيل موجز سياساتي بشأن تحويل التعليم سيصدر قريباً باعتباره مساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومع ذلك، فإن أزمة التعليم أصبحت قضية موقوتة. والعمل منذ الآن على اتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة الهدف سيعود بالنفع على الأجيال القادمة.

الإجراءات ذات الأولوية:

- توسيع نطاق الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية في مرحلة الطفولة المبكرة وتسخير الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن التغطية الصحية الشاملة من أجل تعزيز نظم الصحة الوطنية.
- تجهيز نظم الحماية الاجتماعية بما يكفل لها تلبية الاحتياجات التي تنشأ بشكل طبيعي خلال دورة الحياة وخلال فترات انخفاض القدرة على الكسب، مثل فترات الطفولة والإعاقة والإنجاب والشيخوخة.
- الوفاء بالبيانات الوطنية للالتزام بتحويل التعليم، بسبل منها اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة الاستثمار في التعليم بطريقة أكثر إنصافاً وكفاءة، واتخاذ إجراءات تصحيحية ورصد التقدم المحرز على جميع المستويات لتحسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والدراسة الرقمية، وضمان التركيز على استشراف المستقبل في مناهج التعليم وطرق التدريس، وتسخير التكنولوجيا لزيادة إمكانية الوصول والتعلم.

الاستثمار في السلام

- 71 - يتضح من البيانات الواردة في الفرع الثاني من هذا التقرير أن ربع البشرية يعيش في مناطق متأثرة بالنزاع. ولا مجال لتأجيل التنمية في هذه المناطق. فالاستثمارات في السلام والتنمية المستدامة تولد دورة مثمرة - حيث تتصدى مكاسب التنمية لدوافع النزاع ويتيح السلام الشامل توسيع نطاق أولويات التنمية.
- 72 - ويساعد النهوض بأهداف التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق ذات الاحتياجات الإنسانية في كسر حلقات التبعية ويعالج الدوافع الكامنة للهشاشة. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول الأشخاص المتضررين من عدم الاستقرار أو النزاع أو العنف على الخدمات والحماية، بمن فيهم الأشخاص المشردون قسراً في جميع أنحاء العالم والذين يفوق عددهم 100 مليون شخص، ومن بينهم أكثر من 32 مليون لاجئ⁽¹⁶⁾. وتحتاج البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث الإنسانية إلى أن يعمل شركاؤها والجهات الداعمة لها بطريقة متسقة. فهي تحتاج إلى بناء السلام والعاملين في المجالين الإنمائي والإنساني الذين يتميزون ببُعد النظر. كما تحتاج إلى شركاء لا يعملون في عزلة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قوة

(16) انظر www.unhcr.org/refugee-statistics/.

يحتذى بها في هذا الصدد. وأتوقع من جميع كيانات الأمم المتحدة أن تتبّع في جهودها نهجاً متسقاً يتّبع في الآن ذاته تعزيز الأولويات الإنمائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء السلام.

73 - وستسعى خطة السلام الجديدة، التي يجري إعدادها في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية عن طريق تعزيز الاستشراف والقدرات المتاحة، على الصعيد الدولي، لتحديد المخاطر الجديدة والتكيف معها والتركيز على منع نشوب النزاعات⁽¹⁷⁾.

الإجراءات ذات الأولوية:

- تعزيز الاستثمار في أولويات التنمية في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق ذات الاحتياجات الإنسانية من أجل معالجة الدوافع الكامنة للشاشة.
- العمل بشكل استباقي على دمج فئات الأشخاص والمجتمعات المتضررة من عدم الاستقرار أو النزاع أو العنف، وخاصة منهم اللاجئين والمشردون داخلياً، في النظم الوطنية للرعاية الصحية والتعليم والتوظيف.

2 - تسخير أوجه التآزر بين البيئة ورفاه الإنسان

74 - يرتبط رفاه الإنسان ارتباطاً وثيقاً بإدارة الطبيعة وحماية البيئة - الهواء والماء والأرض والنظم الإيكولوجية التي تشكل أسس الحياة. ويعتمد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس على حماية هذه الموارد لكفالة الاستدامة والمساواة والعدالة. وإذا لم يصحّ المسار الحالي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتدهور النظم الإيكولوجية، فإن أي تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد يتبدد، مما سيؤدي إلى تفاقم الجوع والفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية العامة. بيد أن اتخاذ إجراءات فورية في المجالات المبيّنة أدناه يمكن أن يعزز التقدم نحو تحقيق الأهداف ويدعم الوعد بعدم ترك أحد خلف الركب.

تسريع وصول الجميع إلى الطاقة والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة

75 - زادت إمكانية الحصول على الكهرباء في البلدان النامية، حتى خلال فترة الأزمة الحالية، في حين يستمر بشكل مزمن تعذر الحصول على حلول الطهي النظيف. ويجب تسريع وتيرة التقدم، وكذلك تحسين الموثوقية ويسر التكلفة لتحقيق استفادة الجميع. وينبغي أن يتزامن ذلك أيضاً مع ضمان الانتقال إلى نظم الطاقة المتجددة بدعم من زيادة تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة.

76 - ومن الضروري إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الطاقة للحفاظ على هدف 1,5 درجة مئوية الذي حدده اتفاق باريس لأن الطاقة هي مصدر أكثر من ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم⁽¹⁸⁾. ونحن نعتقد الآمال على تسريع ثورة الطاقة المتجددة من أجل ضمان أمن الطاقة ويسر التكلفة وإمكانية الوصول والاستقلال، مع مواصلة التركيز على تحقيق هدف 1,5 درجة مئوية. وفي الوقت نفسه، يجب اتباع نهج استباقي في إدارة الانتقال إلى الطاقة المتجددة على

(17) انظر <https://dppa.un.org/en/new-agenda-for-peace>.

(18) انظر www.ica.org/data-and-statistics/data-tools/greenhouse-gas-emissions-from-energy-data-explorer.

نحو يتيح تقليل الآثار المترتبة على الخدمات الاجتماعية إلى أدنى حد وتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية العديدة، بما فيها النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل خلال فترة الانتقال. ويمكن لاستخدام الطاقة الشمسية والطاقة الريحية بدلاً من موارد الفحم أن يؤدي إلى ادخار 23 بليون دولار سنوياً⁽¹⁹⁾. ومن شأن هذا الانتقال أن ينشئ ما بين 24 و 25 مليون وظيفة جديدة، مقابل فقدان 6 إلى 7 ملايين وظيفة⁽²⁰⁾.

الإجراءات ذات الأولوية:

- اتخاذ إجراءات فورية لدفع الانتقال العالمي من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة على النحو المقترح في الخطة التي وضعتها لتسريع التكيف مع المناخ:
- التوقف عن استخدام محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والتخلص التدريجي منها بحلول عام 2030 في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبحلول عام 2040 في جميع البلدان الأخرى؛ وإنهاء جميع أشكال التمويل الدولي العام والخاص لإنتاج الفحم.
- ضمان الرصيد الصافي الصفري في توليد الكهرباء بحلول عام 2035 في جميع الاقتصادات المتقدمة النمو وبحلول عام 2040 بالنسبة إلى بقية العالم.
- وقف جميع أشكال الترخيص أو التمويل الممنوح للاحتياجات الجديدة من النفط والغاز - انسجاماً مع النتائج التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة؛ ووقف أي توسع في احتياجات النفط والغاز الحالية.
- دعم إعداد خطط لعمليات الانتقال في مجال الطاقة تكون منسجمة مع هذه الإجراءات وجاهزة للمستثمرين.
- معالجة العراقيل الحرجة التي تعترض نشر الطاقة المتجددة في البلدان النامية من خلال ضمان الوصول إلى تكنولوجيا تخزين البطاريات وسلاسل الإمداد المتنوعة والقادرة على الصمود فيما يتصل بالمواد الخام البالغة الأهمية، ومن خلال معالجة ارتفاع تكلفة رأس المال اللازم لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في العالم النامي.
- زيادة التمويل والاستثمار، بمعدل ثلاث مرات، في الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك تحويل الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة وإصلاح الهيكل المالي الدولي.
- حشد التمويل لدعم اتفاقات الطاقة، ودعوة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والوكالات الثنائية لتضطلع بدورها في تحمل مزيد من المخاطر وتطوير/إعادة

International Renewable Energy Agency, *Renewable Power Generation Costs in 2019* (Abu Dhabi, 2019) (19) متاح على الرابط التالي: www.irena.org/publications/2020/Jun/Renewable-Power-Costs-in-2019.

(20) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with jobs* (Geneva, 2018) متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_628654/lang--en/index.htm.

توظيف الأدوات المالية لخفض تكلفة رأس المال اللازم لتكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويمكن أن يساعد ذلك في توسيع نطاق النماذج التعاونية بشأن الانتقال إلى الطاقة المتجددة، مثل شركات الانتقال العادل في مجال الطاقة.

- تعزيز التعاون والتآزر الدوليين لضمان الشفافية والمساءلة والمصادقية بشأن الإجراءات المذكورة أعلاه.

تأمين نظم الغذاء والمياه والصرف الصحي

77 - إن اتباع نهج تقوم على سير العمل كالمعتاد لا يجدي لا في حماية حق عدد متزايد من السكان في الغذاء والماء، ولا في حماية البيئة لدعمها في مواصلة توفير هذه الموارد وتأمينها. وثمة تأخر في تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي، حتى مع توقع زيادة انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة من الزراعة بنسبة 6 في المائة خلال العقد المقبل⁽²¹⁾. كما أن الحصول على المياه النظيفة وإدارة المياه معرضان للخطر في ظل تزايد الكوارث المناخية ومعاناة عدد من المناطق من ندرة حادة في المياه. ولا يزال تدني إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية تحدياً كبيراً وعاجلاً له آثار مدمرة على الصحة والكرامة الإنسانية وعلى حالة النساء والفتيات. ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى تفاقم هذه التحديات، لكنه يولد فرصاً لبناء المدن بطريقة أكثر قدرة على الصمود وأكثر فعالية من حيث التكلفة وشاملة للجميع. ويجب أن تكون العلاقة بين الغذاء والماء والصرف الصحي واستدامة البيئة عاملاً يخدم المسارات الإنمائية بطريقة شمولية ومتناسقة، في ظل توافر موارد بشرية وتكنولوجية ومالية كافية.

78 - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وضع 117 بلداً مسارات وطنية لتحويل المنظومات الغذائية - حيث بدأ بعضها بالفعل في تنفيذ مساراته في حين يحتاج البعض الآخر إلى مساعدة فنية ومالية للمضي قدماً. وتتخذ أوجه التعقيد النظمية هذه في الاعتبار عند وضع مبادرات ناشئة باستخدام بيانات مستمدة من النماذج الاجتماعية والاقتصادية ومن النماذج الفيزيائية الحيوية. وقد حشد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه، المعقد في آذار/مارس 2023، التزامات جديدة بحل أزمة المياه والصرف الصحي، مع إمكانية تحقيق مكاسب فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. فكل دولار يُستثمر في المياه والصرف الصحي يدرّ عائداً قدره 4,30 دولاراً يُخصم من تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة للأفراد والمجتمع⁽²²⁾.

الإجراءات ذات الأولوية:

- دمج عملية صنع القرار في قطاعات المياه والطاقة والغذاء والبيئة لضمان التغذية الجيدة وتعزيز الأمن الغذائي والمائي وخدمات الصرف الصحي، ودعم العمل المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي والغابات.

(21) انظر www.oecd-ilibrary.org/docserver/flb0b29c-en.pdf?expires=1678719176&id=id&accname=guest&checksum=D46813AB4B74489CA8839EE6843A7CF3.

(22) <https://news.un.org/en/story/2014/11/484032#:~:text=For%20every%20dollar%20invested%20in,United%20Nations%20World%20Health%20Organization>.

- المضي قدما بالمسارات الوطنية لمتابعة نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 والمضي قدما بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، مع إشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة.
- إتاحة بذل جهود سياساتية منسقة فيما بين البلدان لتحسين تلبية الاحتياجات التغذوية مع معالجة آثار تغير المناخ وعدم الكفاءة في استخدام المياه والأراضي.
- الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، من أجل تحديث البنية التحتية القديمة لإدارة المياه، بغرض ضمان أوجه الكفاءة في استخدام المياه، والوصول إليها، والحد من التلوث.

حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

- 79 - تتعرض الموارد البيئية التي تحافظ على الحياة للتهديد، وتشهد اتجاهها نحو التراجع منذ اعتماد خطة عام 2030. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم يعتمد على الطبيعة بدرجة متوسطة أو عالية⁽²³⁾. فحوالي 1,6 بليون شخص يعتمدون في كسب عيشهم على الغابات، حيث توجد أعلى مستويات التنوع البيولوجي البري، مما يجعل الإدارة المستدامة للأراضي بالغة الأهمية لرفاه الإنسان والحد من الفقر. ويعيش نحو 680 مليون شخص في المدن الساحلية الضخمة ويعتمد ما يقرب من نصف سكان العالم على الأسماك للحصول على البروتين، بمن فيهم السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على تربية المائيات. وتحقيق توازن أفضل مع الطبيعة هو أيضا أولوية من أولويات الصحة. وبسبب تدهور الأراضي وتجزؤ الموائل، يضطر البشر إلى العيش على مقربة من الأحياء البرية، مما يقلل من التنوع البيولوجي ويزيد من خطر الجوائح في المستقبل بسبب انتشار الأمراض الحيوانية المصدر.
- 80 - وحماية الطبيعة بالغة الأهمية للعمل المناخي أيضا، حيث تساعد الغابات والمحيطات في التخفيف من تغير المناخ عن طريق امتصاص ثاني أكسيد الكربون. وتمتص المحيطات ثلث انبعاثات الكربون الموجهة إلى الغلاف الجوي، غير أن زيادة امتصاص ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تغير المناخ تؤدي بدورها إلى احترار المحيطات وتحمضها، وذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، وموجات الحر البحرية، مما يهدد النظم الإيكولوجية البحرية الطبيعية والسكان الذين يعتمدون على المحيطات في حياتهم وسبل عيشهم.
- 81 - واعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مؤخرا في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر للتنوع البيولوجي يمثل اتفاقا تاريخيا بين الحكومات لتوجيه الإجراءات والتمويل نحو حماية الطبيعة وحماية حقوق الشعوب الأصلية والإدارة المستدامة للموارد الحيوية الأخرى بحلول عام 2030. ويمكن للاتفاق الإقليمي لعام 2018 بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يساعد في تيسير تنفيذ الاتفاقات العالمية للتنمية المستدامة.

Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Global (23) assessment report of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services* (Bonn, Germany, 2019)، متاح على الرابط التالي: www.ipbes.net/global-assessment.

الإجراءات ذات الأولوية:

- تعزيز الروابط في السياسات القطاعية بين حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والصحة العامة.
- زيادة وعي الحكومات وأصحاب المصلحة بآثار فقدان التنوع البيولوجي على رفاه الإنسان وزيادة رصدها والتنبؤ بها.
- متابعة أهداف وغايات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وسد فجوة تمويل التنوع البيولوجي البالغة 700 بليون دولار عن طريق اتخاذ إجراءات تزيد من مستوى التمويل المتأاتي من جميع المصادر وتنص على إلغاء وإصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي بما لا يقل عن 500 بليون دولار سنوياً.

منع مخاطر الكوارث الجديدة وتخفيف حدة القائم منها

- 82 - أظهرت جائحة كوفيد-19 والنزاعات والكوارث المناخية مدى هشاشة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمام الصدمات. والعمل بصفة منهجية على دمج اعتبارات المخاطر في التخطيط لتنفيذ خطة عام 2030 يمكنه أن يحد من عواقب الصدمات، خصوصاً بالنسبة للفئات الأشد ضعفاً، وأن يحد من احتمال وقوع الأزمات. ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن الإجراءات المتخذة في نظام ما يمكن أن تنشئ مخاطر بالنسبة لنظام آخر أو تحد منها، لأن المخاطر تتداعى بطريقة تعاقبية بين النظم.
- 83 - ويمكن للبلدان أن تجعل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قادراً على الصمود في وجه الصدمات من خلال تعزيز حوكمة إدارة المخاطر واعتماد نهج متعدد القطاعات ويراعي المخاطر المتعددة في التعامل مع الجوائح أو آثار تغير المناخ التي يمكنها أن تحدث اضطراباً في الشبكات الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة أيضاً إلى دمج الحد من مخاطر الكوارث مع العمل المضطلع به في مجالات المناخ والتنمية المستدامة والعمل الإنساني، بحيث ترجح الكلفة من تدابير الاستجابة إلى تدابير الاستثمار. وقد أعدّ موزع الأمم المتحدة السياساتي بشأن منتدى للطوارئ من أجل تعزيز التدابير الدولية لمواجهة الصدمات العالمية المعقدة، باعتباره مساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وهو يحدد الكيفية التي يمكن بها لاستجابة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر تنظيماً أن تساعد في التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها البلدان الأكثر ضعفاً.
- 84 - ويتطلب تعزيز القدرة على مواجهة مخاطر الكوارث قدرات قيادية على أعلى مستوى حكومي، ومشاركة من جميع القطاعات، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن لمبادرات الرامية إلى ضمان التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة أن تكفل أدنى حد من الخسائر في الأرواح وفي سبل العيش عند وقوع الكوارث. كما يمكن أن يساعد في هذا الصدد التعاون لتطوير نظم تتبع جديدة لتسجيل وتحليل الأحداث الخطرة والخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث. وزيادة الاستثمارات في بناء القدرات والإجراءات التحولية بشأن الاستثمارات بغرض تسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيلة تمهد الطريق لمزيد من التنصر الاستراتيجي وتنفيذ التمويل الوطني للحد من مخاطر الكوارث.

الإجراءات ذات الأولوية:

- العمل بصفة منهجية على دمج اعتبارات المخاطر في التخطيط لتنفيذ خطة عام 2030 من خلال تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2020 تنفيذاً كاملاً.
- ضمان التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027.
- ضمان الروابط بين البيانات العالمية لأغراض طوارئ الصحة العامة والكوارث الأخرى.

جيم - تأمين زيادة ملحوظة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وتهيئة بيئة عالمية مواتية للبلدان النامية

- 85 - أدت جائحة كوفيد-19، وآثار الحرب في أوكرانيا على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وارتفاع معدلات التضخم، وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها، إلى تقليص شديد في الحيز المالي للبلدان، مما قوض قدرتها على الاستثمار في جهود التعافي. وعلى الرغم من زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى البلدان النامية، ظلت هذه الجهود غير كافية، وتفاقم الوضع بسبب نظام مالي دولي لا يؤدي الغرض المنشود ولا يزال يعاني من أوجه إجحاف منهجية وتاريخية.
- 86 - وبالإضافة إلى ذلك، تكافح البلدان النامية من أجل الوصول العادل إلى النظام التجاري العالمي وإلى فوائد التكنولوجيات الجديدة وثمار العلم والابتكار - فكل هذه الفوائد والمكاسب لا تزال تهيمن عليها البلدان التي استقادت تاريخياً من السياسة الحمائية ومن استخراج الموارد العالمية.
- 87 - ومن أجل عكس المسار وتحفيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن يتوافر للبلدان ما يلزم من موارد على نطاق واسع للاستثمار في التعافي الفوري، وفي نتائج التنمية المستدامة الطويلة الأجل، بما فيها العمل المناخي. ويتطلب هذا المسعى نهجاً ذا شقين يهدف إلى تأمين زيادة ملحوظة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، بالتزامن مع إصلاح الهيكل المالي الدولي ليصبح قادراً على الصمود ومنصفاً ومتاحاً للجميع. ومن الأهمية بمكان أيضاً تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التجارة العالمية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

1 - تنفيذ خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الهيكل المالي الدولي

- 88 - من أجل ضمان زيادة ملحوظة في تمويل الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المدى القصير، أطلقت خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة تدعو إلى زيادة في تمويل التنمية المستدامة، بمبلغ إضافي قدره 500 بليون دولار سنوياً، يتم توفيره من خلال مزيج من التمويل الميسر وغير الميسر بحيث يعزز أحدهما الآخر.
- 89 - وتحدد خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة ثلاثة مجالات رئيسية تستدعي اتخاذ إجراءات فورية: (أ) معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مخاطر المديونية الحرجة، بسبل منها تحويل الاقتراض القصير الأجل والمرتفع الفائدة إلى ديون طويلة الأجل (أكثر من 30 عاماً) بأسعار فائدة أقل؛ و (ب) الزيادة بدرجة كبيرة في التمويل الإنمائي الطويل الأجل والميسور التكلفة، لا سيما من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وموامة جميع تدفقات التمويل مع أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) توسيع نطاق أهلية الحصول على تمويل الطوارئ ليشمل جميع البلدان المحتاجة. وتهدف خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى

ضمان استثمار الموارد في المجالات اللازمة لكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال العادل. وعلى المستوى الوطني، يستدعي ذلك مواءمة جميع أشكال التمويل مع أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها استخدام أدوات مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

90 - ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع التهرب من الضرائب وتجنبها ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التعاون الضريبي الدولي، وتقوية القدرات المالية الوطنية من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية⁽²⁴⁾. وتوجد حالياً مفاهيم وأساليب مجربة متفق عليها عالمياً ويمكن أن تستخدمها جميع البلدان لكبح التمويل غير المشروع. ومن الأهمية بمكان أيضاً زيادة الكفاءة في تنفيذ الميزانية وتحقيق قدر أكبر من المصداقية بشأنها.

91 - وعلى الرغم من إمكانية تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة ضمن حدود الهيكل المالي الدولي الحالي، فإن كفالة التمويل الكافي الطويل الأجل تستلزم إصلاح هذا الهيكل من أجل التغلب على الحواجز الهيكلية الرئيسية التي غالباً ما تخدم الأغنياء، بلداناً وأفراداً. وكنقطة انطلاق، يستدعي هذا المسعى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا والأطر الدولية الأخرى. ويستدعي أيضاً بذل جهود طموحة من أجل: (أ) النظر في اعتبارات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي عند تحديد أهلية الحصول على التمويل الميسر؛ و (ب) إنشاء نماذج تمويلية جديدة للمنافع العامة العالمية؛ و (ج) تغيير نماذج أعمال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومواءمة ولاياتها ونماذجها التشغيلية مع أهداف التنمية المستدامة؛ و (د) تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛ و (هـ) تحسين تصنيفات الديون؛ و (و) إنشاء آلية فعالة لتسوية الديون السيادية. ويتطلب إصلاح الهيكل المالي الدولي أيضاً إصلاح هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية لجعلها أكثر شمولاً وتمثيلاً. وسيقدم مزيد من التفاصيل عن هذه المجالات وغيرها في الموجزين السياساتيين المقبلين بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي وتطوير مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وسيكون هذان الموجزان جزءاً من سلسلة المساهمات البالغة الأهمية المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024. ومن الضروري أيضاً عقد الدورة المقبلة من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2025 التي ستوفر مسارا واضحا لضمان إحراز تقدم بشأن المجموعة الكاملة من المسائل التي تتناولها خطة عمل أديس أبابا.

92 - ويجب زيادة الاستثمار الخاص الدولي والمحلي في الاقتصادات الناشئة والنامية. وقد وضع التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة تعريفا للاستثمار في التنمية المستدامة بغرض توجيه القطاع الخاص. وهو يدعو إلى الاستثمار في التنمية المستدامة بطرق تساهم فيها، باستخدام أهداف التنمية المستدامة كأساس للقياس. ويتطلب جذب مثل هذه الاستثمارات على نطاق واسع مؤسسات قوية وبيئة تنظيمية وتشغيلية مواتية. ويجب توسيع نطاق آليات تجنب المخاطر والضمانات والشفافية بشأن مؤشرات المخاطر الرئيسية من أجل ضمان مستويات أعلى من الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة دون إيقال كاهل الحكومات بمزيد من الديون.

(24) انظر https://factipanel.org/docpdfs/FACTI_Report_ExecSum.pdf.

الإجراءات ذات الأولوية:

- حث جميع البلدان والمؤسسات المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى زيادة كبيرة في تمويل هذه الأهداف بمبلغ لا يقل عن 500 بليون دولار سنوياً.
- الدعوة إلى إجراء إصلاح عاجل للهيكل المالي الدولي وتشجيع إحراز تقدم ملموس في إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بسبل منها زيادة رسميتها، ودعم إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتحسين الاستفادة من قواعدها الرأسمالية، وضمان زيادات في المنح والتمويل الميسر، وزيادة تقبل هذه المصارف الإنمائية للمخاطر، وتوفير آليات تجنب المخاطر والضمانات من أجل جذب التمويل الخاص وإصلاح الممارسات التجارية لهذه المصارف من خلال ربط ولاياتها بوضوح بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل المناخي.
- تشجيع وضع نظم ضريبية عادلة وفعالة ومتسقة دولياً، لدعم جهود التمويل على المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق أطر التمويل الوطنية المتكاملة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.
- اتخاذ قرار بعقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025، بناء على نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 والقمة التي اقترحت عقدها كل سنتين، مع أعضاء مجموعة العشرين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء المؤسسات المالية الدولية.

2 - تسخير التجارة للعمل من أجل أهداف التنمية المستدامة

- 93 - تمثل التجارة محركاً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ومع ذلك، من أجل تحقيق هذه الفوائد، يجب على البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أن تتغلب على مختلف الحواجز والتحديات التي تحول دون اندماجها السلس في سلاسل القيمة وشبكات الاستثمار الإقليمية والعالمية.
- 94 - وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام التجارة في ارتفاع تكاليف النقل، وهو ما يؤثر في قدرة السلع على المنافسة في الأسواق العالمية. وتواجه البلدان النامية أيضاً تقلبات في أسعار السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى تقلب عائدات التصدير وعدم القدرة على التنبؤ بها. ويمكن لسلاسل الإمداد التي لا يمكن التنبؤ بها أن تعوق تسليم السلع الوسيطة والنهائية في الوقت المناسب، وهي مشكلة ظهرت بوضوح أثناء جائحة كوفيد-19. وقد تتسبب العمليات الجمركية المعقدة والسياسات الحمائية في زيادة عرقلة التدفقات التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن التحول نحو الخدمات القائمة على قدر مكثف من المعارف، مثل الخدمات المهنية، والخدمات الحكومية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، قد سلط الضوء على أهمية البنية التحتية الرقمية والدرابة الرقمية. وبالنظر إلى تدفقات البيانات، التي شهدت نمواً بنسبة ناهزت 50 في المائة سنوياً بين عامي 2010 و 2019، أصبحت البنية التحتية الرقمية أساسية.
- 95 - وعلى الرغم من هذه التحديات، طرأت عدة تطورات حديثة أوجدت زخماً جديداً لتسخير التجارة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودفعت جائحة كوفيد-19 إلى اعتماد سياسات الطوارئ من

أجل إزالة الحواجز التجارية والمالية بغرض تسريع توفير اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص. وساهمت المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية في مساعدة البلدان على تحمل الصدمات التي تتعرض لها التجارة بسبب الحرب في أوكرانيا. وتساعد منصة التبادل التجاري الأفريقية في معالجة نقص الغذاء والوقود والأسمدة في البلدان النامية. وبعد أكثر من عقدين من المفاوضات، توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق تاريخي جديد ومتعدد الأطراف بشأن إعانات مصادد الأسماك. ويتعين أن تصدق دولة واحدة إضافية على النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية لكي يدخل حيز النفاذ - وهي خطوة ستتيح معاملة تعريفية تفضيلية تولد مكاسب رفاه مشتركة تبلغ 14 بليون دولار.

96 - ولتعظيم دور التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ومواءمته مع تلك الأهداف. ويجب أن يكون هذا النظام عالمياً وقائماً على القواعد ومفتوحاً ومنصفاً وغير تمييزي. وفي الوقت نفسه، تحتاج البلدان النامية إلى الدعم لبناء قدرتها الإنتاجية والبنى التحتية التي تتيح لها الربط بسلاسل الإنتاج والإمداد الإقليمية والعالمية، بما في ذلك عن طريق تلبية المتطلبات البيئية واستخدام البنى التحتية للتجارة الرقمية لأغراض التجارة الإلكترونية. وينبغي أن يكون إدراج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع المملوكة للنساء بغرض كفالة مشاركتها في التجارة الدولية جزءاً لا يتجزأ من النهج المتبعة، وينبغي أن يقاس التقدم المحرز بإحصاءات التجارة والأعمال التجارية المصنفة حسب نوع الجنس. وتحتاج البلدان النامية أيضاً إلى الحيز السياساتي لتنفيذ سياسات صناعية وابتكارية وتجارية واستثمارية متسقة بغرض إدماج التجارة في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية دعماً لأهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة التعاون على المستوى المتعدد الأطراف لمعالجة مواطن الضعف في البنية التحتية لسلاسل الإمداد والنقل والتوزيع وفي التمويل التجاري للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بغرض الحد من الاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ والنزاعات والجوائح المستقبلية.

الإجراءات ذات الأولوية:

- الالتزام بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي وقائم على القواعد ومفتوح ومنصف وغير تمييزي، والدعوة إلى مواءمة الأنظمة التجارية والسياسات الوطنية التكميلية مع أهداف التنمية المستدامة.
- تقديم الدعم للبلدان النامية، بسبل منها توسيع نطاق مبادرة المعونة لصالح التجارة، لبناء قدرتها الإنتاجية وربطها بسلاسل الإنتاج والإمداد الإقليمية والعالمية، وتنفيذ السياسات التجارية التي تشجع الإنتاج المراعي للبيئة، والتجارة في السلع والخدمات التي تسهم في الانتقال في مجال الطاقة وخفض انبعاثات الكربون في سلاسل الإمداد.
- ضمان أسواق مفتوحة وتنافسية وعادلة وتنافسية من خلال سياسات المنافسة وحماية المستهلك والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف لمعالجة نقاط الضعف في البنية التحتية لسلسلة الإمداد والنقل والتوزيع بغرض زيادة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والنزاعات والجوائح المستقبلية.

3 - إحداث ثورة في قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار والمبادلات

97 - تبين بوضوح خلال الجائحة قدرة البشرية على استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة الأزمات بطرق تحويلية، وقدرة العلم والتكنولوجيا والابتكار على تحقيق المنافع العامة. وتظل إمكانات تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة غير مستغلة إلى حد بعيد ويجب الاعتراف بالحوافز المؤسسية والحوافز الأخرى التي تقف في طريق تقدم العلم والتكنولوجيا والابتكار كما يجب خفض هذه الحوافز.

98 - ومن شأن زيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالمسائل الاجتماعية الكامنة والسياسة الاجتماعية والابتكارات الشعبية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، أن توفر البيانات والأدلة والأدوات التحليلية لتحسين توجيه الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويجب تحسين فرص الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا وفرص المساهمة في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا. ولا بد من توسيع نطاق الحلول الإبداعية لإزالة حواجز المقابل المالي ولتبادل المعرفة، ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعزز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، غير أنه يتعين على الحكومات أن تكفل وجود أطر تنظيمية. ويتطلب تطبيق العلوم لإيجاد حل للتحديات المعقدة المترابطة تعاوناً متعدد التخصصات. ويمكن للتفاعل القوي بين العلوم والسياسات والمجتمع أن يبني الثقة في العلوم والأدلة، على النحو الذي تم التشديد عليه في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023. فعلى سبيل المثال، يجب الحرص على بناء الثقة في العلم الذي أفضى إلى تطوير لقاحات كوفيد-19 والعلم المتعلق بتغير المناخ، من خلال تنظيم حوارات مفتوحة وشاملة للجميع تحفز الأفراد على استخدام الحلول التكنولوجية أو تغيير سلوكهم.

الإجراءات ذات الأولوية:

- تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات لإتاحة تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز الروابط بين المجتمع العلمي وصانعي السياسات.
- بناء الثقة في المعرفة العلمية، من خلال ضمان نشر المعلومات بنزاهة، بسبل منها إنشاء آليات تنظيمية ووضع مدونات سلوك تعزز النزاهة في مجال المعلومات العامة، على النحو الموصى به في خطتنا المشتركة.
- إنشاء آليات أكثر كفاءة وفعالية لنقل التكنولوجيا وتعزيز الآليات القائمة مثل آلية تيسير التكنولوجيا، إلى جانب استكشاف سبل جديدة للعلوم المفتوحة والبيانات المفتوحة المصدر.
- زيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالمسائل الاجتماعية الكامنة وبناء القدرات في جميع المناطق للمساهمة في هذه البحوث والاستفادة منها.

4 - تعظيم مساهمة تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

99 - تبين من الفروع أعلاه من هذا التقرير مدى قدرة تعددية الأطراف على دعم الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن تقريرنا بشأن خططنا المشتركة طائفة واسعة من التوصيات لتحقيق هذه الغاية، والعديد منها قيد التنفيذ بالفعل.

100 - وتوفر الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 فرصة بالغة الأهمية لتسخير قدرة تعددية الأطراف على دعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيقها من خلال التخطيط لمواجهة التحديات ومعالجة التحديات الناشئة وسد الثغرات وتقوية أوجه الضعف في الهيكل المالي الدولي التي ظهرت منذ عام 2015 والتي تقوض جهودنا لتحقيق خطة عام 2030. ويمكن دعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة باتخاذ مزيد من الإجراءات في عدد من المجالات في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل - بما في ذلك وضع اتفاق رقمي عالمي، والمضي بإصلاحات الهيكل المالي الدولي، وقياس التقدم المحرز باستخدام معايير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وضمان أن توفر نظم الحوكمة الحماية لحقوق الأجيال القادمة وتيسر المشاركة النشطة للشباب في صنع القرار، وإحداث تحول في مجال التعليم لتحسين إعداد المتعلمين من جميع الأعمار للمستقبل.

101 - ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي أكثر ما يجسد للناس في جميع أنحاء العالم التزام الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2018، أيدت الجمعية العامة، في قرارها [279/72](#)، دعوتي لإجراء إصلاح طموح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف ضمان حصول الدول الأعضاء على الدعم التحويلي المطلوب للنهوض بتموحياتها الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وعند منتصف المدة المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا شك أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باتت في وضع أفضل يتيح لها دعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق تلك الأهداف. وجيلنا الجديد من أفرقة الأمم القطرية ونظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه يتواءمان بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية، مع تحويل تركيزهما إلى دعم البرامج والسياسات الأوسع نطاقاً. ويعقد المنسقون المقيمون اجتماعات بطرق غير مسبقة لمساعدة الحكومات على تسخير وسائل التنفيذ، ولا سيما التمويل. وفي تقريرنا لعام 2021 بشأن استعراض أداء نظام المنسقين المقيمين وفي تقريرنا السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وثقّت - بالتفصيل - التقدم المحرز والإنجازات المحققة والمجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام. فقد قطعنا شوطاً طويلاً، غير أن بعض التحديات الأساسية لا تزال قائمة، ولا سيما عدم كفاية تنفيذ اتفاق التمويل، خصوصاً فيما يتعلق بالتمويل الأساسي والتمويل الجماعي؛ ونقص تمويل نظام المنسقين المقيمين وعدم استدامته؛ واستمرار التحديات في تعبئة الدعم بشأن المسائل الاقتصادية والمالية؛ واستمرار عدم كفاية التكامل من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني. وإذا كانت منظومة الأمم المتحدة تسعى إلى الارتقاء بمستوى الأداء في النصف الثاني من المدة المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فسيتعين اتخاذ إجراءات حازمة ومحددة الهدف في هذه المجالات.

الإجراءات ذات الأولوية:

- الالتزام بالتوصل إلى نتيجة طموحة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 لمواصلة تنشيط النظام المتعدد الأطراف، وسد الثغرات في الحوكمة العالمية، وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الالتزام بتقديم الدعم الكامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتتمكن من تحسين التنفيذ دعماً لجهود الدول الأعضاء لإحداث التحول المنشود فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق الشمولية والاستدامة، بسبل منها تنفيذ اتفاق التمويل، ورسملة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بمبلغ لا يقل عن بليون دولار بحلول أيلول/سبتمبر 2024، ووضع نموذج فعال لتوفير الموارد الكاملة والمستدامة لنظام المنسقين المقيمين في عام 2024، وفي غضون ذلك، اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوات في تمويل هذا النظام.

رابعاً - استشراف المستقبل: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب

- 102 - لقد هزت العالم سلسلة من الأزمات المترابطة. وكشفت هذه الأزمات مجتمعةً عن أوجه قصور أساسية في اتباع نهج العمل كالمعتاد في مجال الاستدامة، بما في ذلك ضعف التقدم المحرز وهشاشته، وتقادم أوجه عدم المساواة، والآثار الدائمة التي تخلفها الأحداث السلبية، وزيادة التهديدات التي تُنذر بحدوث التغيير الذي لا رجعة فيه، ومخاطر تجاهل العلاقات المترابطة، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للأصول العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- 103 - ولن تكون الاستجابات الضعيفة مجدية لملايين الأشخاص الذين يعيشون في فقر وجوع، وللنساء والفتيات اللواتي يعانين من عدم تكافؤ الفرص، وللمجتمعات التي تواجه كارثة مناخية أو العائلات الهاربة من النزاعات. فنحن بحاجة إلى خطة إنقاذ متكاملة الأركان من أجل الناس والكوكب.
- 104 - ولا توجد أعذار تبرر كبح طموحنا. فلم يسبق لنا أن شهدنا وفرة من هذا القبيل في المعارف والتكنولوجيا والموارد للنجاح في إنهاء الفقر وإنقاذ الكوكب. كما لم يسبق لنا أن تحملنا مسؤولية بهذا الحجم تحتم علينا اتخاذ مجموعة جريئة من الإجراءات.
- 105 - ففي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون الالتزامات العالمية والوطنية والمحلية على مستوى يتناسب مع هذه الوفرة والمسؤولية من أجل توفير التمويل وتحفيز القيادة واستعادة الثقة على نحو يضعنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.